

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال

أثر تقييم المخاطر الائتمانية على تحسين جودة القرارات الائتمانية:

دراسة ميدانية على البنوك التجارية

إعداد الطالب/

محمد سعيد باسنبل

243000934

تحت إشراف/

أ.د / الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

2025



إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا اختتم بحث تخرجي
بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل الله فالحمد لله عند البدء وعند الختام
أهدي هذا الجهد المتواضع

الى من منحاني روح الحياة واضاءا لي عتمة الدنيا الى من كانا سببا في
وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني بدعواتهم الصادقة، إلى
من غرسا في حب العلم والتعلم، إلى من حبهم يعلو فوق كل حب إلى من
ساندوني ووفروا لي سبل السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله .
إلى جميع من كان سند وقوه لي بعد الله في مشواري إلى كل القلوب التي
ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير.

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور /

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في
إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة
بالكادر الأكاديمي والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير
الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم
راجيا من المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة (المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (361) موظفًا من العاملين في الإدارات الائتمانية بالبنوك التجارية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي، واختبارات الصديق والثبات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لتقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها مجتمعة على تحسين جودة القرارات الائتمانية، كما تبين أن البعدين المالي والاستراتيجي كانا الأكثر تأثيرًا، تلاهما البعد القانوني، في حين جاء الأثر للبعد الاقتصادي بدرجة أقل.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير نماذج تقييم المخاطر بشكل دوري، وتوسيع الاعتماد على التحليل الاستراتيجي والاقتصادي في اتخاذ القرار الائتماني، إلى جانب رفع كفاءة الكوادر العاملة في هذا المجال، وتعزيز التكامل بين الأبعاد المختلفة لضمان اتخاذ قرارات تمويلية فعّالة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية ، البعد المالي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني والتنظيمي،

البعد الاستراتيجي، جودة القرارات الائتمانية ، البنوك التجارية السعودية.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم.....
ب.....	الإهداء.....
ج.....	الشكر والتقدير.....
ه.....	المستخلص.....
و.....	قائمة المحتويات.....
ي.....	قائمة الجداول.....
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
1.....	المقدمة.....
3.....	1.1 مشكلة الدراسة:.....
5.....	2.1 أهمية الدراسة:.....
5.....	1.2.1 الأهمية العلمية.....
5.....	2.2.1 الأهمية العملية:.....
6.....	3.1 أهداف الدراسة:.....
6.....	4.1 تساؤلات الدراسة.....
7.....	5.1 فروض الدراسة:.....
8.....	6.1 الدراسات السابقة:.....
15.....	7.1 الفجوة البحثية:.....
17.....	8.1 المنطلقات النظرية للدراسة:.....

9.1 المنهجية وطرق البحث:	19
10.1 طرق جمع البيانات:	19
11.1 حدود الدراسة:	20
الفصل الثاني: الإطار النظري:	21
المبحث الأول: تقييم المخاطر الائتمانية (المتغير المستقل):	21
مقدمة:	21
1.1.2 مفهوم المخاطر الائتمانية:	21
2.1.2 أنواع المخاطر الائتمانية:	23
3.1.2 أدوات وأساليب تقييم المخاطر الائتمانية:	25
4.1.2 أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية:	27
5.1.2 أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية:	27
6.1.2 العوامل المؤثرة في تقييم المخاطر الائتمانية:	30
7.1.2 التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تقييم المخاطر الائتمانية:	32
المبحث الثاني: جودة القرارات الائتمانية:	35
1.2.2 مفهوم جودة القرارات الائتمانية:	35
2.2.2 أهداف جودة القرارات الائتمانية:	36
3.2.2 محددات جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية:	38
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:	40
1.3 تمهيد:	40
2.3 منهجية الدراسة:	40

40	3.3 مجتمع وعينة الدراسة:
42	4.3 مصادر جمع البيانات:
43	5.3 أداة الدراسة:
43	6.3 تصنيف درجات ليكرت وتحليل المتوسطات:
44	7.3 صدق أداة الدراسة:
46	8.3 صدق البناء Structure Validity:
47	9.3 ثبات أداة الدراسة:
49	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات:
49	1.4 تمهيد:
49	2.4 نتائج الإحصاء الوصفي:
51	3.4 وصف متغيرات الدراسة:
63	4.4 اختبار فرضيات الدراسة:
72	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات:
72	تمهيد:
72	1.5 مناقشة النتائج:
76	2.5 التوصيات:
78	Abstract:
79	المراجع:
79	اولا المراجع العربية:
81	ثانيا المراجع الاجنبية:

الملاحق 84

استمارة استبيان 85

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع البنك والإدارة	42
2.	الجدول (2): توزيع فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة	43
3.	الجدول (3): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية	45
4.	الجدول (4): معاملات ارتباط سبيرمان بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة	46
5.	الجدول (5): معامل كرونباخ ألفا لأبعاد الاستبانة والدرجة الكلية	47
6.	الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية (ن=361)	49
7.	جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد تقييم المخاطر الائتمانية	51
8.	جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد المالي)	53
9.	جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد الاقتصادي)	54
10.	جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد القانوني والتنظيمي)	56

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
11.	جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد الاستراتيجي)	58
12.	جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (أداء العاملين)	61
13.	جدول (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية على جودة القرارات الائتمانية	63
14.	جدول (14): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية	65
15.	جدول (15): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاقتصادي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية	66
16.	جدول (16): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد القانوني والتنظيمي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية	68
17.	جدول (17): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاستراتيجي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية	69

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

يشهد القطاع المصرفي تحولات كبيرة في طريقة تقييم مخاطر الائتمان حيث أصبح الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة أمراً ضرورياً لضمان اتخاذ قرارات إقراضية أكثر دقة وكفاءة و لم يعد التقييم التقليدي الذي يعتمد على التحليل اليدوي للبيانات المالية للمقترضين كافياً لمواجهة التحديات المتزايدة في الأسواق المالية و تلجأ المؤسسات المالية مثل البنوك التجارية إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتعزيز قدرتها على تحليل البيانات الضخمة مما يساعدها في تحديد المخاطر المحتملة بدقة أعلى واتخاذ قرارات أكثر استنارة.

أصبحت هذه التقنيات تتيح للبنوك تحليل أنماط السلوك الائتماني للمقترضين عبر فحص سجلاتهم المالية وسلوكيات الدفع السابقة و باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي يمكن التنبؤ باحتمالات التخلف عن السداد بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل مما يمنح المؤسسات المالية ميزة تنافسية في إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وتعتمد هذه النماذج على تحليل عدد ضخم من البيانات و التي تشمل ليس فقط التاريخ الائتماني للمقترض بل أيضاً معلومات أخرى مثل العوامل الاقتصادية والبيانات السلوكية وهو ما يجعل القرار الائتماني أكثر دقة ويقلل من الأخطاء البشرية (Muhindo et al., 2024) (Beeram & Devi, 2024).

تلعب الشبكات العصبية العميقة دوراً محورياً في تحسين التقييمات الائتمانية فهي قادرة على تحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات المالية المختلفة مما يتيح فهماً أعمق لنمط المخاطر لكل عميل على حدة. هذا التحليل المتطور يعزز قدرة البنوك على تصنيف العملاء وفقاً لمستوى المخاطر الخاص بهم وهو ما يساهم في تقليل معدلات التخلف عن السداد وتحسين جودة المحفظة الائتمانية. (Li, 2023)

لم يقتصر أثر هذه التقنيات على تحسين التنبؤ بالمخاطر فحسب بل ساهمت أيضاً في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك و كانت عملية تقييم مخاطر الائتمان تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب تدخلاً بشرياً

كبيرًا مما يزيد من التكاليف التشغيلية ويؤخر اتخاذ القرارات و بفضل الذكاء الاصطناعي أصبحت هذه العملية أسرع وأكثر كفاءة حيث يمكن تحليل البيانات بشكل لحظي واتخاذ قرارات فورية دون الحاجة إلى مراجعات مطولة.(Beeram & Devi, 2024)

أصبح بإمكان البنوك الآن إدارة المخاطر بطريقة أكثر ديناميكية وفي الماضي كانت التقييمات الائتمانية تتم عند تقديم طلب القرض فقط دون تحديث مستمر للمعلومات أما الآن فبفضل التكامل المستمر للبيانات يمكن للبنوك تحديث تقييماتها الائتمانية بشكل دوري بناءً على التغيرات في سلوك العملاء والظروف الاقتصادية وهذا الأسلوب يساعد في التعامل بشكل استباقي مع المخاطر المحتملة مما يقلل من الخسائر المالية ويحسن استقرار النظام المصرفي.(Adesanya, 2024)

لكن على الرغم من هذه الفوائد لا تخلو هذه التقنيات من التحديات فمثلا جودة البيانات تظل واحدة من العقبات الرئيسية التي تواجه تقييم مخاطر الائتمان فالاعتماد على بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة قد يؤدي إلى قرارات غير موثوقة مما قد يؤثر سلبًا على أداء البنوك و تسعى المؤسسات المالية إلى تحسين جودة البيانات من خلال استخدام مصادر متعددة والتحقق من دقتها باستمرار (Muhindo et al., 2024).

هناك تحديات تنظيمية تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر فالجهات الرقابية تفرض معايير صارمة لضمان عدم تحيز النماذج الائتمانية وحماية حقوق المقترضين وتشتت هذه المعايير أن تكون نماذج الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير بحيث يمكن فهم كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية وهو أمر ضروري لضمان الشفافية والعدالة في منح القروض.(Arnania-Kepuladze, 2024)

تواجه البنوك تحديًا آخر يتمثل في تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على ممارسات إدارة المخاطر التقليدية و رغم أن الذكاء الاصطناعي يقدم حلولًا متطورة الا انه لا يمكن الاستغناء تمامًا عن العنصر البشري في اتخاذ القرارات الائتمانية فلا تزال هناك عوامل تحتاج إلى تقييم بشري مثل تحليل الظروف الشخصية للمقترضين وتقدير تأثير العوامل الخارجية على قدرتهم على السداد (Adesanya, 2024).

يشهد تقييم مخاطر الائتمان تحولاً جذرياً بفضل التطورات التكنولوجية حيث أصبح أكثر دقة وكفاءة من أي وقت مضى. ومع ذلك فإن نجاح هذه التقنيات يعتمد على مدى قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع تحديات جودة البيانات والامتثال التنظيمي من خلال تحقيق توازن بين التقنيات الحديثة والخبرة البشرية و يمكن للبنوك تحسين جودة قرارات الائتمان مما يعزز استقرارها المالي ويضمن تحقيق نمو مستدام في القطاع المصرفي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعد المخاطر الائتمانية من القضايا الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار القطاع المصرفي وجودة القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك حيث تؤثر هذه المخاطر على قدرة المؤسسات المصرفية على تحقيق التوازن بين تقديم التمويل اللازم للعملاء والحد من التعثر المالي والخسائر المحتملة ويمثل تقييم المخاطر الائتمانية أداة حاسمة في اتخاذ القرارات المصرفية حيث يمكن أن يسهم التحليل الدقيق لهذه المخاطر في تحسين جودة القرارات الائتمانية وتقليل نسب القروض غير المنتظمة

في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة والتطورات التنظيمية المتزايدة أصبح من الضروري على البنوك تطوير أنظمة تقييم المخاطر الائتمانية بما يواكب التحولات في الأسواق المالية ويتضمن هذا التطوير الأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة التي تؤثر على قدرة المقترضين على السداد ومدى استقرارهم المالي حيث يرتبط البعد المالي بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية بناءً على تحليل التدفقات النقدية ونسب المديونية بينما يتناول البعد الاقتصادي تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة على سلوكيات المقترضين أما البعد القانوني والتنظيمي فيتعلق بالإطار التشريعي والرقابي الذي يحكم قرارات الإقراض ويوفر معايير للحد من المخاطر في حين يركز البعد الاستراتيجي على استخدام سياسات متكاملة في إدارة المخاطر بهدف تحسين أداء المؤسسات المصرفية وضمان استدامة قراراتها الائتمانية

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الدراسات السابقة لموضوع المخاطر الائتمانية إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على جانب محدد من جوانب المخاطر دون تقديم تحليل متكامل للأبعاد

المختلفة لها حيث ركزت بعض الدراسات على البعد المالي ومدى تأثير التحليل المالي للمقترضين في تقليل نسب التعثر بينما ركزت دراسات أخرى على الجوانب الاقتصادية ودورها في تحديد معدلات التخلف عن السداد وتناولت بعض الأبحاث دور الجهات التنظيمية في الحد من المخاطر المصرفية من خلال تطبيق معايير بازل ومتطلبات رأس المال كما سلطت دراسات أخرى الضوء على استراتيجيات البنوك في تنويع المحفظة الائتمانية وتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض غير المدروس ولكن لم يتم الربط بين هذه الأبعاد في إطار تحليلي شامل يوضح كيفية تفاعلها معًا لتحسين جودة القرارات الائتمانية

تنبع مشكلة الدراسة الحالية من الحاجة إلى تقديم نموذج متكامل لتقييم المخاطر الائتمانية يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأبعاد المختلفة لهذه المخاطر ومدى تأثيرها على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية حيث تهدف الدراسة إلى سد الفجوة البحثية من خلال تحليل متكامل يشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي لتقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية تعزيز قدرة البنوك على اتخاذ قرارات ائتمانية قائمة على أسس دقيقة ومستدامة

يكتسب تحليل هذه المشكلة أهمية خاصة في ظل البيئة المصرفية الحديثة التي تتطلب تطبيق استراتيجيات متطورة في إدارة المخاطر حيث أصبح من الضروري تبني تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي لتعزيز دقة التنبؤات الائتمانية وتقليل حالات التعثر كما أن التشريعات المصرفية المتزايدة تفرض تحديات جديدة على البنوك فيما يتعلق بضرورة تحقيق التوازن بين الامتثال التنظيمي وتحقيق الربحية وهو ما يجعل البحث في أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على جودة القرارات الائتمانية أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الأداء المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل عن مدى تأثير تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية وكيف يمكن للبنك الاستفادة من تطوير نماذج متكاملة لإدارة المخاطر من أجل تحسين كفاءة عمليات الإقراض وتقليل نسب القروض غير المنتظمة وتحقيق استدامة أكبر في الأداء المصرفي

2.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والعملية حيث تسلط الضوء على تأثير تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية

1.2.1 الأهمية العلمية

ساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بتقييم المخاطر الائتمانية، من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الأربعة (المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي)، وعلاقتها بجودة القرارات الائتمانية، وهي زاوية لم تُبحث بعمق كافٍ في الدراسات العربية السابقة.

تقدم الدراسة نموذجاً نظرياً يعزز من الفهم الشامل لكيفية تفاعل تقييم المخاطر متعددة الأبعاد مع كفاءة اتخاذ القرار الائتماني داخل البنوك التجارية، مما يشكل أساساً لدراسات مستقبلية.

تأتي هذه الدراسة في ظل التوجهات العالمية نحو تشديد إدارة المخاطر المصرفية، مما يجعل نتائجها ذات صلة بالممارسات البحثية والمهنية الحديثة.

2.2.1 الأهمية العملية :

تُساعد نتائج الدراسة إدارات الائتمان في البنوك على تحسين عمليات منح التمويل وتقليل نسب التعثر، من خلال تعزيز الاعتماد على تقييم المخاطر بشكل شامل.

تُمكّن الدراسة البنوك التجارية من مراجعة سياساتها الإقراضية وفقاً لأهمية كل بُعد من أبعاد المخاطر، وخاصة البعد المالي والاستراتيجي، اللذين أثبتا التأثير الأكبر.

تبرز نتائج الدراسة الحاجة لتدريب الموظفين على أدوات تحليل المخاطر المتنوعة، مما يعزز كفاءتهم ويزيد من فاعلية الأداء المهني.

تساهم الدراسة في الحد من القروض المتعثرة ودعم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السعودي.

تتيح الدراسة للجهات التنظيمية، مثل البنك المركزي السعودي، التعرف على مكان القوة والضعف في تقييم المخاطر، ما يدعم تصميم تشريعات فعالة في المستقبل.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة، والتي تشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي، على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية من خلال دراسة العلاقة بين هذه الأبعاد ومدى فاعليتها في تحسين عمليات اتخاذ القرار الائتماني وتقليل المخاطر المصاحبة لها، ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية

- تحليل تأثير البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية من خلال دراسة الملاءة المالية للمقترضين وقدرتهم على السداد
- دراسة دور البعد الاقتصادي في تحديد تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم والاستقرار المالي على القرارات الائتمانية
- تقييم أثر البعد القانوني والتنظيمي في تحسين الشفافية والامتثال للمعايير المصرفية لتعزيز جودة القرارات الائتمانية
- استكشاف أهمية البعد الاستراتيجي في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد ودوره في استدامة المحفظة الائتمانية للبنوك

4.1 تساؤلات الدراسة

إلى أي مدى يؤثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة، والتي تشمل البعد المالي والبعد الاقتصادي والبعد القانوني والتنظيمي والبعد الاستراتيجي، على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية ؟

وينبثق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية

- ما مدى تأثير البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية من خلال تحليل الملاءة المالية للمقترضين؟
- كيف يساهم البعد الاقتصادي في تحديد أثر العوامل الاقتصادية مثل التضخم والاستقرار المالي على القرارات الائتمانية؟
- ما دور البعد القانوني والتنظيمي في تعزيز الشفافية وضمان الامتثال للمعايير المصرفية في اتخاذ القرارات الائتمانية؟
- كيف يؤثر البعد الاستراتيجي على تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد لضمان استدامة المحفظة الائتمانية للبنوك ؟

5.1 فروض الدراسة:

بالاستناد إلى السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات بالشكل الآتي:

- الفرضية الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لتقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة (المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية. وينبثق من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية
- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للبعد المالي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
 - الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للبعد الاقتصادي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
 - الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للبعد القانوني والتنظيمي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
 - الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للبعد الاستراتيجي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة (Arnania-Kepuladze, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي بأبعادها، والتي تشمل تقييم المخاطر، تحسين إجراءات تصنيف المقترضين، واستخدام البيانات الضخمة في التنبؤ بقدرة العملاء على السداد، على تعزيز الاستقرار المالي واستدامة النظام المصرفي بأبعاده، والتي تتضمن تقليل القروض المتعثرة، تحسين جودة الأصول، وتعزيز الامتثال للمعايير التنظيمية. كما سعت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، تزايد أعباء الديون، والتغيرات في سلوكيات المقترضين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، مثل تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة، تطوير نماذج التقييم الائتماني، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكشين لأتمتة عمليات إدارة المخاطر. كما تناولت الدراسة دور الجهات التنظيمية في تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال تشديد المعايير الاحترازية، مراقبة جودة الأصول، وإجراء اختبارات الضغط لضمان قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية المحتملة. تم استعراض أهمية تنوع المحفظة الائتمانية كإستراتيجية لتقليل المخاطر، إلى جانب دراسة الأساليب الفعالة لإعادة هيكلة الديون لتقليل حالات التعثر.

أظهرت النتائج أن دمج التقنيات المبتكرة في إدارة مخاطر الائتمان يعزز من قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتقليل الخسائر المالية، حيث ساهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التقييمات الائتمانية، بينما ساعدت تقنيات البلوكشين في تعزيز الشفافية والأمان في العمليات المصرفية. كما تبين أن تطبيق استراتيجية شاملة تجمع بين الأدوات التحليلية، التأثير التنظيمي، والتفاعل المستدام مع العملاء يساهم في تقليل المخاطر الائتمانية وتعزيز استدامة النظام المصرفي. أوصت الدراسة بأهمية تبني منهج متكامل لإدارة المخاطر، يتضمن تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، تطوير آليات تنوع المحفظة الائتمانية، وتحديث المعايير الاحترازية لضمان استقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحليل سلوك المقترض في تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل تاريخ الائتمان، السلوك المالي، والتحليلات التنبؤية، على تحسين كفاءة نماذج تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها، والتي تتضمن تقليل معدلات التعثر، تحسين قرارات الإقراض، وتعزيز استقرار المؤسسات المالية. كما سعت الدراسة إلى استكشاف كيفية توظيف التحليلات المتقدمة، بما في ذلك البيانات البديلة، التعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، في تطوير نماذج أكثر دقة ومرونة للتنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات المالية للمقترضين من خلال دمج مجموعة من العوامل، مثل الملف المالي، تاريخ المعاملات، الاستقرار الوظيفي، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بهدف بناء نموذج شامل لتقييم المخاطر. تم تطبيق تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط والاتجاهات التي قد لا تكشفها الأساليب التقليدية، مما يعزز من دقة التنبؤ بحالات التخلف عن السداد. كما تم التركيز على أهمية المتابعة المستمرة للمقترضين، بحيث يتم تحديث تقييمات المخاطر ديناميكيًا بناءً على البيانات الجديدة، مما يضمن اتباع نهج أكثر تكيفًا واستجابة لإدارة المخاطر.

أظهرت النتائج أن تحليل المقترضين باستخدام تقنيات البيانات المتقدمة يعزز قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر وتقليل احتمالية التخلف عن السداد، مما يؤدي إلى تحسين قرارات الإقراض وزيادة استقرار النظام المالي. كما تبين أن الاعتماد على البيانات البديلة وتحليل الأنماط السلوكية يمكن أن يوفر رؤية أكثر شمولية للمخاطر مقارنة بالنماذج التقليدية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تحسين خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل دقة التقييم، تقليل الوقت المستغرق في تحليل البيانات، وتحسين كفاءة

اتخاذ القرار، على كشف الاحتيال في المعاملات المالية بأبعاده، والتي تتضمن التعرف المبكر على الأنشطة المشبوهة، الحد من الخسائر المالية، وتعزيز سلامة العمليات المصرفية. كما سعت الدراسة إلى تحليل دور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي وتحليل البيانات، في تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر والاحتيال، مما يتيح للمؤسسات المالية تحسين عمليات الإقراض وإدارة المخاطر بكفاءة أعلى.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر مالية متنوعة، تضمنت بيانات المعاملات الائتمانية التاريخية والمعلومات اللحظية التي يتم تحليلها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي. تم استخدام مجموعة من الخوارزميات، مثل التحسين القائم على التعلم العميق، الشبكات العصبية، والانحدار اللوجستي، بهدف تحسين التنبؤات وتقليل الأخطاء. شملت العينة بيانات مصرفية فعلية من مؤسسات مالية، مع التركيز على تحسين الأداء التدريجي للخوارزميات ومدى تكيفها مع المستجدات السوقية والتغيرات في أنماط الائتمان.

أظهرت النتائج أن تحسين خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تقييم مخاطر الائتمان يسهم في تقليل الوقت والموارد المطلوبة لاتخاذ قرارات الإقراض، مما يعزز الكفاءة التشغيلية للبنوك. كما بينت الدراسة أن هذه الخوارزميات تساهم في الكشف المبكر عن الاحتيال، مما يساعد المؤسسات المالية على تقليل المخاطر المالية والحفاظ على نزاهة عمليات الإقراض.

✍ دراسة (Muhindo et al., 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم مخاطر الائتمان بأبعاده، والتي تشمل الدقة التنبؤية، تقليل معدلات التخلف عن السداد، وتحسين كفاءة القرارات الائتمانية، على كشف الاحتيال في المعاملات المالية بأبعاده، والتي تتضمن تحديد الأنماط الاحتيالية، الحد من الخسائر المالية، وتعزيز الأمن المالي. كما سعت الدراسة إلى استكشاف دور تقنيات التعلم الآلي في تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر وتعزيز قدرات الأنظمة المصرفية في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر مالية متنوعة، شملت بيانات المعاملات المالية التاريخية والسجلات الائتمانية. تم استخدام مجموعة من خوارزميات

التعلم الآلي، مثل الانحدار اللوجستي، الأشجار القرار، الغابات العشوائية، آلات المتجهات الداعمة، والشبكات العصبية، مع تطبيق تقنيات معالجة البيانات وتحليل الخصائص المالية لاستخراج المؤشرات الدالة على المخاطر والاحتيال. شملت العينة بيانات مالية فعلية من المؤسسات المصرفية، مع التركيز على التحديات المرتبطة بعدم توازن البيانات، تفسير النماذج، والامتثال التنظيمي.

أظهرت النتائج أن تقنيات التعلم الآلي تساهم بشكل كبير في تحسين دقة تقييم مخاطر الائتمان وكشف الاحتيال، حيث تفوقت النماذج القائمة على الغابات العشوائية والشبكات العصبية في التنبؤ بحالات الاحتيال مقارنة بالأساليب التقليدية. كما بينت الدراسة أن دمج التحليل السلوكي والبيانات الضخمة مع تقنيات التعلم العميق يمكن أن يعزز دقة النماذج ويقلل من معدلات الأخطاء. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر باستخدام التحليلات المتقدمة، تبني أنظمة ذكاء اصطناعي تفاعلية، وتحقيق التوازن بين دقة النماذج وشفافيتها لضمان الامتثال التنظيمي وتحسين موثوقية القرارات المالية.

✍ دراسة (Li, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التنبؤ بمخاطر الائتمان باستخدام الشبكات العصبية العميقة بأبعادها، والتي تشمل تحسين دقة التنبؤ، تعزيز كفاءة الإدارة الائتمانية، وتقليل تكاليف إدارة الائتمان، على أداء المؤسسات المصرفية بأبعادها، والتي تتضمن تحسين عملية اتخاذ القرار، زيادة تنافسية البنوك، وتعزيز استدامة العمليات الائتمانية. كما سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في تقييم مخاطر الائتمان، مع تطبيق نموذج متعدد المستويات للشبكات العصبية العميقة لتطوير آلية تنبؤ فعالة ودقيقة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطوير نموذج لتوقع مخاطر الائتمان وإدارتها باستخدام الشبكات العصبية العميقة، مع دمج عملية التحليل الهرمي (AHP) لاستخلاص العوامل الأكثر تأثيرًا على نتائج التنبؤ بالمخاطر. تم جمع البيانات من أحد البنوك التجارية، حيث تم إدخال الخصائص المستخرجة إلى الشبكة العصبية العميقة بهدف تحسين دقة التقييم الائتماني. شملت العينة

بيانات عملاء البنوك، وتم تحليل العلاقة بين المتغيرات وتأثيرها على درجة المخاطر التي يمنحها النموذج لكل عميل.

أظهرت النتائج أن استخدام نموذج الشبكات العصبية العميقة يسهم بشكل كبير في تحسين دقة التنبؤ بمخاطر الائتمان، مما يتيح للبنوك إدارة المخاطر بكفاءة أكبر وتقليل التكاليف المرتبطة بعمليات التقييم التقليدية. كما بينت الدراسة أن النموذج يساعد في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك من خلال تطوير آليات ذكية لاتخاذ القرار. أوصت الدراسة بضرورة تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في تقييم المخاطر الائتمانية، تحسين نماذج التنبؤ الائتماني باستمرار من خلال تحديث قواعد البيانات، وتعزيز التكامل بين التحليل الإحصائي والتعلم العميق لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة في إدارة الائتمان المصرفي.

✍ دراسة Abu Rumman (2020)

ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر إدارة المشاريع على البحوث التعاونية، مع استكشاف الفروق بين الأساليب المتبعة في القطاع الصناعي وتلك المستخدمة في المؤسسات الأكاديمية. استخدمت الدراسة منهجية بحثية مختلطة، تضمنت جمع البيانات من خلال المسح والمقابلات التي أجريت مع متخصصين في المجال الصناعي وأكاديميين يشاركون في مشاريع بحثية تعاونية. أظهرت النتائج أن المؤسسات الصناعية تميل إلى إعطاء أولوية لعمليات المراقبة والتحكم أثناء تنفيذ المشاريع، بينما تركز الجامعات بشكل أكبر على مرحلة التخطيط. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز قنوات التواصل بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي، إضافة إلى اعتماد نهج أكثر مرونة في إدارة المشاريع البحثية لضمان تحقيق أقصى استفادة من التعاون بين الطرفين.

✍ دراسة Abd El Halim (2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استخدام أدوات إدارة المشاريع في كلية الإدارة والتكنولوجيا في مصر، من خلال تحليل مستوى الإلمام بهذه الأدوات ومدى تقبل الأفراد لتعلمها وتطبيقها في بيئة العمل. شملت الدراسة استهداف قادة فرق المشاريع، المشرفين، والمديرين، حيث تم تحليل البيانات باستخدام

تقنيات الإحصاء الوصفي، اختبار الارتباط، وتحليل مربع كاي. كشفت النتائج أن تبني أدوات إدارة المشاريع يعتمد بشكل أساسي على العوامل الفردية التي تؤثر على قدرة الأفراد على التعلم والتطبيق، مما يشير إلى أهمية توفير بيئة تعليمية ملائمة لدعم ممارسات إدارة المشاريع في المؤسسات الأكاديمية.

✍ دراسة Al-Raymouni (2020)

تناولت هذه الدراسة تطبيق الإدارة الرشيقة للمشاريع في قطاع الإنشاءات بالأردن، مع تحليل العوامل التي تساهم في تبني هذه الممارسات أو تعيق تنفيذها. اعتمدت الدراسة على إجراء مسح ميداني ومقابلات مع مديري المشاريع، وخلصت إلى أن الإدارة الرشيقة بمفردها غير كافية لإدارة المشاريع الإنشائية بفعالية، مما يستدعي تبني نموذج إداري هجين يجمع بين الإدارة التقليدية والرشيقة. وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال التدريجي نحو الإدارة الهجينة للمشاريع، مع تعزيز مبدأ الثقة والشفافية في عقود المشاريع الإنشائية لضمان نجاح تطبيق هذه الاستراتيجيات.

✍ دراسة Alshehhi (2024)

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في تعزيز كفاءة تنفيذ المشاريع الإنشائية، وذلك من خلال تحديد المخاطر المحتملة وتصنيفها، مع التركيز على الاستراتيجيات الاستباقية في إدارة المخاطر. تضمنت الدراسة تحليل تأثير أبعاد إدارة المخاطر، مثل المخاطر الفنية، اللوجستية، المالية، والبشرية، على أداء المشاريع الإنشائية. كما تم تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها قطاع البناء نتيجة ضعف ممارسات إدارة المخاطر. أظهرت النتائج أن التحديد المبكر للمخاطر يرتبط بشكل إيجابي بزيادة كفاءة المشاريع، حيث تحقق المشاريع التي تعتمد على استراتيجيات إدارة مخاطر استباقية معدلات أقل من التعطيل وقدرة أكبر على التكيف مع التحديات غير المتوقعة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام التحليل المقارن لأساليب إدارة المخاطر المختلفة، وتم جمع البيانات عبر استبيانات ومقابلات مع أصحاب المصلحة في المشاريع الإنشائية، بمن فيهم المهندسون، مدراء المشاريع، والمخططون. كما تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لقياس تأثير إدارة المخاطر على معدلات التأخير وتجاوز التكاليف في المشاريع الإنشائية.

ناقشت هذه الدراسة دور إدارة المخاطر في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع الإنشائية، مع التركيز على تصنيف المخاطر المحتملة واعتماد استراتيجيات استباقية للتعامل معها. شملت الدراسة تقييم أبعاد المخاطر المختلفة، بما في ذلك المخاطر الفنية، اللوجستية، المالية، والبشرية، وتأثيرها على الأداء العام للمشاريع. أكدت النتائج أن قلة الاهتمام بممارسات إدارة المخاطر تؤثر سلبًا على سير العمل في المشاريع الإنشائية، في حين أن التحديد المبكر للمخاطر يؤدي إلى تقليل التعطيل وتحسين قدرة المشاريع على مواجهة التحديات غير المتوقعة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات أجريت مع مهندسين، مديري مشاريع، ومخططي بناء، بالإضافة إلى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لقياس تأثير إدارة المخاطر على معدلات التأخير وتجاوز التكاليف.

ركزت هذه الدراسة على تحليل مستوى إدارة المخاطر في قطاع الإنشاءات بالمملكة العربية السعودية، مع تقييم مدى تأثير العوامل المرتبطة بالمخاطر الإنشائية، مثل العمالة، المعدات، المواد، التصميم، والجوانب المالية والإدارية، على أداء المقاولين وانعكاسها على التأخيرات الزمنية وتجاوز التكاليف. كما تناولت الدراسة المخاطر الناتجة عن تغير نطاق المشروع، النزاعات، التخلي عن المشاريع، وضعف جودة التنفيذ، وعدم كفاءة إدارة الموقع ونقص مهارات المقاولين كأبرز التحديات التي تواجه قطاع الإنشاءات في المملكة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل بيانات 303 من كبرى شركات المقاولات التي تضم أكثر من 250 موظفًا، باستخدام الإحصاء الوصفي، تحليل التعدد الخطي، وتحليل التباين المشترك (CMV). كما تم تطبيق تقنية مؤشر الأهمية النسبية (RII) لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا في إدارة المخاطر. أظهرت النتائج أن متوسط مستوى إدارة المخاطر في قطاع الإنشاءات في المملكة العربية السعودية بلغ 2.587، وهو ما يشير إلى تصنيف متوسط، مع تحديد أهم العوامل المؤثرة، مثل عمليات التفتيش على السلامة، التعديلات على العقود، نقل المواد، الخسائر المالية، ومراقبة الجودة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر في قطاع المقاولات، من خلال وضع معايير مرجعية لتحسين الأداء وتعزيز قدرة المقاولين على التعامل مع المخاطر المحتملة في مشاريع البناء.

7.1 الفجوة البحثية:

تتشارك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في هدفها العام المتمثل في تحليل إدارة مخاطر الائتمان، حيث تسعى جميع الأبحاث السابقة إلى دراسة تأثير العوامل المختلفة على قدرة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر واتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة واستدامة. كما تتفق هذه الدراسات في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة البيانات المالية والائتمانية وتحليل الأنماط المختلفة المرتبطة بالمخاطر المالية وتشارك الدراسة الحالية مع الأبحاث السابقة في بيئة التطبيق حيث تركز معظم الدراسات على القطاع المصرفي، باعتباره البيئة الأكثر تأثرًا بتقلبات المخاطر الائتمانية، مما يجعل تقييم هذه المخاطر أمرًا ضروريًا للحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل حالات التعثر في السداد. كذلك، تتقاطع الأبعاد التي تناولتها الأبحاث السابقة مع الدراسة الحالية، حيث يتم التركيز على الجوانب المالية والاقتصادية والتنظيمية، مع الاهتمام بتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة التحديات المرتبطة بالمخاطر الائتمانية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث نطاق التحليل والتركيز على التكامل بين الأبعاد المختلفة لمخاطر الائتمان وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية. بينما ركزت معظم الأبحاث السابقة على أحد الأبعاد بشكل مستقل، مثل تأثير العوامل المالية أو التنظيمية على المخاطر الائتمانية، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل شامل يدمج بين البعد المالي، والبعد الاقتصادي، والبعد القانوني والتنظيمي، والبعد الاستراتيجي، في إطار موحد يوضح كيفية تفاعل هذه العوامل مجتمعة في تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية. يساهم هذا النهج في تقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية تأثير هذه الأبعاد على قدرة المؤسسات المصرفية على اتخاذ قرارات أكثر دقة واستدامة.

كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على استخدام النماذج التقليدية في تقييم مخاطر الائتمان مثل التحليل المالي الإحصائي والقياسات النسبية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في أنظمة إدارة المخاطر، مثل التقنيات المتقدمة في تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى إدخال هذه التطورات كجزء من إطار التحليل، مما يمكن من تحقيق دقة أكبر في التقييمات الائتمانية وتحليل تأثير العوامل المتداخلة التي لم يتم دراستها بشكل موسع في الأبحاث السابقة.

تهتم الدراسة الحالية بتقديم نموذج عملي لتقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وهو ما يميزها عن الدراسات التي اعتمدت على مناهج نظرية أو حالات دراسية عامة لمجموعة من البنوك دون التركيز على مؤسسة مصرفية بعينها. من خلال تحليل تأثير الأبعاد المختلفة على القرارات الائتمانية في البنوك التجارية ، تقدم الدراسة نموذجًا تطبيقيًا يمكن أن يساهم في تطوير سياسات الائتمان داخل البنك، ويقدم توصيات مباشرة تستند إلى بيانات واقعية يمكن تطبيقها عمليًا لتحسين كفاءة اتخاذ القرار وتقليل احتمالات التعثر.

ومن الفجوات البحثية التي تسدها هذه الدراسة أن معظم الدراسات السابقة تناولت المخاطر الائتمانية من منظور يركز على الحد من الخسائر وتحقيق الامتثال التنظيمي، دون التركيز على كيفية استخدام إدارة المخاطر كأداة استراتيجية لتحسين الأداء الائتماني وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية. بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تجاوز هذه المحدودية من خلال إبراز كيف يمكن للبنوك التجارية استخدام إدارة مخاطر الائتمان كأداة لتحسين جودة القرارات الائتمانية، ليس فقط من خلال تجنب المخاطر، ولكن أيضًا من خلال استغلال التحليل المتقدم للمخاطر في تحسين استراتيجيات الإقراض وزيادة الربحية على المدى الطويل.

في ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية تقدم إسهامًا جديدًا في مجال تقييم مخاطر الائتمان من خلال تقديم نموذج أكثر تكاملًا يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأبعاد المختلفة للمخاطر وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية، مع التركيز على التحليل التطبيقي داخل البنوك التجارية . كما تسعى الدراسة

إلى إدخال التقنيات الحديثة في تقييم المخاطر، مما يوفر أداة تحليلية أكثر تطورًا يمكن أن تساهم في تحسين دقة التنبؤات وتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على جودة القرارات الائتمانية.

8.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تهدف إلى توضيح الأبعاد المختلفة لمخاطر الائتمان وتأثيرها على جودة القرارات الائتمانية، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الأساسية لهذه الأبعاد كما وردت في الأدبيات السابقة.

• البعد المالي

يشير البعد المالي إلى قدرة المؤسسات المصرفية على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة، مثل نسبة الديون إلى الدخل، التدفقات النقدية، مستوى السيولة، والتاريخ الائتماني للمقترض. تعتمد البنوك على هذا البعد لتحديد مدى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد. وفقًا لدراسة Nasser & Al-Tamimi (2021)، فإن التحليل المالي للمقترض يمثل حجر الأساس في قرارات الإقراض، حيث يمكن من خلاله تقليل مخاطر التخلف عن السداد وتحسين كفاءة منح الائتمان. كما أكدت دراسة Bikker & Vervliet (2018) على أن التقييم المالي المتكامل يساعد البنوك في تحسين جودة المحفظة الائتمانية، وتقليل الخسائر الناجمة عن التعثر المالي.

• البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي في تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على القرارات الائتمانية، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي العام. تؤثر هذه العوامل على قدرة المقترضين على السداد، حيث يمكن أن تؤدي التقلبات الاقتصادية إلى زيادة معدلات التخلف عن السداد. أظهرت دراسة Jiménez et al (2019) أن المؤسسات المصرفية التي تدمج التحليل الاقتصادي في استراتيجيات تقييم المخاطر تتمتع بقدرة أعلى على التنبؤ بتغيرات السوق وتقليل المخاطر المحتملة. كما

أكدت دراسة Beck et al (2020) أن البنوك التي تأخذ العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار عند تقييم مخاطر الائتمان تكون أكثر قدرة على ضبط سياساتها الائتمانية، مما يحسن جودة القرارات الائتمانية.

• البعد القانوني والتنظيمي

يشير البعد القانوني والتنظيمي إلى الأطر القانونية والمعايير التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية على المؤسسات المصرفية لضمان الامتثال للقوانين المصرفية وحماية الاستقرار المالي. يشمل ذلك تطبيق معايير بازل III، اللوائح المتعلقة بالامتثال المصرفي، وأنظمة مكافحة غسل الأموال. وفقًا لدراسة Arnania-Kepuladze (2022)، فإن الامتثال للمعايير التنظيمية يساهم في تقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالعمليات الائتمانية، مما يعزز من جودة القرارات المصرفية. كما أظهرت دراسة Laeven & Valencia (2021) أن التشديد الرقابي على البنوك، خاصة في ما يتعلق بمخاطر الائتمان، يقلل من احتمالية الأزمات المالية ويحسن من كفاءة النظام المصرفي.

• البعد الاستراتيجي

يتمثل البعد الاستراتيجي في قدرة المؤسسات المصرفية على استخدام إدارة مخاطر الائتمان كأداة لتعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق الاستدامة المالية. يتضمن هذا البعد تنوع المحفظة الائتمانية، تبني استراتيجيات متقدمة في تقييم المخاطر، واستخدام التحليلات التنبؤية لتحديد فرص الإقراض المربحة. وفقًا لدراسة Altman et al (2020)، فإن البنوك التي تتبنى نهجًا استراتيجيًا في إدارة مخاطر الائتمان تحقق مستويات أعلى من الأداء المالي مقارنة بالبنوك التي تركز فقط على الامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما أكدت دراسة Ghosh (2019) أن دمج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في استراتيجيات تقييم المخاطر يساعد المؤسسات المالية على تحسين جودة القرارات الائتمانية وزيادة عائداتها المالية.

9.1 المنهجية وطرق البحث:

■ منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية حيث يتيح هذا المنهج تحليل البيانات المالية والائتمانية ودراسة العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

■ أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على بيانات دقيقة، تم استخدام الأدوات التالية:

الاستبيان: يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث تم تصميم استبيان مخصص ليتضمن أسئلة متنوعة تغطي تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها (البعد المالي - البعد الاقتصادي - البعد القانوني والتنظيمي - البعد الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية. يتكون الاستبيان من أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، حيث تسمح الأسئلة المغلقة بتوفير إجابات محددة يمكن قياسها وتحليلها، بينما تساعد الأسئلة المفتوحة في الحصول على آراء وتفسيرات أعمق من المشاركين. يتم توزيع الاستبيان على عينة من الموظفين والمديرين في البنوك التجارية ، بهدف جمع بيانات تمثل وجهات نظر متعددة حول الموضوع.

10.1 طرق جمع البيانات

توزيع الاستبيانات إلكترونياً: تم إرسال الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني أو من خلال منصات إلكترونية آمنة لمجموعة من الموظفين والمديرين في البنوك التجارية، مما يسهل الوصول إلى عينة أكبر والحصول على ردود سريعة. تم تصميم الاستبيان ليكون سهل الوصول والاستخدام، لضمان مشاركة أكبر قدر ممكن من المستجيبين.

11.1 حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تركز هذه الدراسة على تحليل أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية حيث تشمل أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية البعد المالي الذي يتناول التحليل المالي للمقترضين من حيث التدفقات النقدية ونسب السيولة والملاءة المالية والبعد الاقتصادي الذي يركز على العوامل الاقتصادية الكلية مثل التضخم وأسعار الفائدة والنمو الاقتصادي ومدى تأثيرها على قرارات الإقراض كما تتناول الدراسة البعد القانوني والتنظيمي الذي يشمل الامتثال للمعايير المصرفية والتشريعات الرقابية وأثرها على إدارة المخاطر الائتمانية إضافة إلى البعد الاستراتيجي الذي يعكس استخدام استراتيجيات إدارة المخاطر لتعزيز القدرة التنافسية للبنك وتحقيق الاستدامة المالية
- **حدود زمنية:** سيتم إجراء الدراسة خلال عام 2025 م.
- **حدود مكانية:** تقتصر الدراسة على البنوك التجارية .

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: تقييم المخاطر الائتمانية (المتغير المستقل)

مقدمة

يُعد تقييم المخاطر الائتمانية أحد الركائز الأساسية لإدارة الائتمان في المؤسسات المصرفية، إذ يرتبط مباشرةً بجودة قرارات الإقراض وفعالية الأنشطة التمويلية. فكل قرار ائتماني يتضمن عنصرًا من المخاطرة، خصوصًا مع اتساع نطاق الخدمات المالية وتنوع شرائح المقترضين، الأمر الذي يفرض على البنوك اعتماد أنظمة دقيقة وموضوعية لتقييم المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان (مهجر، 2023).

وتزداد أهمية هذا التقييم في البيئات الاقتصادية المتقلبة، حيث تُمثل القروض غير المنتظمة تحديًا حقيقيًا لاستقرار النظام المصرفي، مما يجعل من تقييم المخاطر وسيلة وقائية جوهرية لتقليل احتمالات التعثر وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر أمانًا وربحية.

1.1.2 مفهوم المخاطر الائتمانية

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز وأقدم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية، وهي تعكس درجة التعرض لاحتمال إخفاق العملاء في سداد التزاماتهم المالية تجاه البنك سواء كان ذلك جزئيًا أو كليًا. ويُعتبر هذا المفهوم حجر الزاوية في إدارة المخاطر المصرفية، حيث يرتبط مباشرةً بجودة المحفظة الائتمانية، واستقرار الأداء المالي، وقدرة البنك على تحقيق الاستدامة في أنشطته التمويلية، وقد زادت أهمية إدارة وتقييم المخاطر الائتمانية في ظل توسع البنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية، وتنامي المنافسة، وتعقيد الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وقد أشار بضيف (2023) إلى أن المخاطر الائتمانية تمثل التهديد المباشر الذي يواجه البنوك في حالة تعثر العميل عن السداد، ما يؤدي إلى خسائر مالية محتملة تتطلب تغطية رأسمالية كافية، وأكدت

دراسة (Adesanya (2024) أن إدارة المخاطر الائتمانية لم تعد عملية تقليدية تعتمد على الخبرة وحسب موظفي الائتمان، بل أصبحت تستند إلى نماذج كمية متقدمة، ونظم تصنيف ائتماني قائمة على التحليل المالي والسلوكي.

ويُعرف (Arnanian-Kepuladze (2024) المخاطر الائتمانية بأنها: "إمكانية أن يتخلف الطرف المقترض عن الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد، نتيجة لعوامل مالية داخلية أو لتغيرات في البيئة الاقتصادية المحيطة، مما يؤدي إلى تعرض المؤسسة المقرضة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة".

كما اعتبرت دراسة الصائغ (2023) أن النماذج الحديثة مثل KMV ونظم تصنيف الجدوى الائتمانية قد ساعدت على تحسين التنبؤ بالتعثر وتقليل الاعتماد على الأساليب الذاتية في التقييم.

وتشير دراسة (Elumilade et al. (2023 إلى أن استخدام تحليلات البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي يعزز من قدرة البنوك على التنبؤ بالتخلف عن السداد قبل وقوعه، مما يرفع من جودة القرارات الائتمانية ويقلل من معدلات القروض المتعثرة.

وقد أكدت دراسة العمري وكتبونة (2022) أن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة عمليات التقييم السابقة لمنح التسهيلات، وأن إهمال عوامل مثل التدفقات النقدية المتوقعة، والسجل الائتماني، والتغيرات الاقتصادية، يسهم في تضخم مستوى المخاطرة بشكل كبير.

و بينت دراسة (Gupta et al. (2024 أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية أتاح للبنوك بناء نماذج تصنيف أكثر مرونة ودقة، ما عزز من كفاءة عمليات الإقراض ورفع من مستوى الأمان المالي.

ويرى الباحث أن مفهوم المخاطر الائتمانية لا يُعد فقط إطاراً تقنياً لتقييم مدى التزام العميل بالسداد، بل هو مؤشر شامل لكفاءة النظام المصرفي وقدرته على إدارة الموارد المالية بشكل مسؤول واستباقي. كما أن إدارة هذه المخاطر ترتبط ارتباطاً عضوياً بجودة القرار الائتماني نفسه، حيث إن أي ضعف في التقييم سينعكس مباشرة على أداء المحفظة وعلى مستويات السيولة والربحية، وأن البنوك

التجارية السعودية قد قطعت شوطاً كبيراً في بناء أنظمة لتقييم ومراقبة المخاطر الائتمانية، خاصةً بعد الأزمات العالمية وتطبيق معايير بازل III. غير أن التوسع في الإقراض لقطاعات جديدة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتزايد الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية، قد ولّد تحديات نوعية تتطلب مراجعة دائمة للنماذج المستخدمة في التقييم وتوسيع نطاق البيانات المستند إليها.

2.1.2 أنواع المخاطر الائتمانية

تتنوع المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية من حيث مصدرها، ونطاق تأثيرها، وطبيعة العلاقة التعاقدية التي تنشأ من خلالها، ويمثل التصنيف الدقيق لأنواع المخاطر الائتمانية خطوة أساسية في تصميم أنظمة فعالة للتقييم والتحليل، حيث يساعد على تبني استراتيجيات إدارة ملائمة لكل نوع من هذه المخاطر، وبالتالي التخفيف من آثارها السلبية على الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

وقد أشارت دراسة مهجر (2023) إلى أن تجاهل التباينات بين أنواع المخاطر قد يؤدي إلى فشل البنوك في تقدير حجم انكشافها الحقيقي، مما يُضعف من جودة القرارات التمويلية.

1. المخاطر الائتمانية الفردية (Individual Credit Risk)

تُشير إلى احتمال تعثر عميل محدد في سداد التزاماته المالية تجاه البنك، سواء كان فرداً أو مؤسسة. ويُعد هذا النوع من المخاطر هو الأكثر مباشرة وتأثيراً، حيث تتكبد البنوك خسائر فورية أو مستقبلية عند تعثر العملاء عن السداد. وتزداد خطورة هذا النوع في حال غياب تحليل دقيق للجدارة الائتمانية أو الاعتماد على معلومات غير مكتملة عند اتخاذ القرار الائتماني، وقد أكدت دراسة جعفر وبدر (2022) أن ما يقارب 60% من القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية كانت نتيجة منح ائتمان لعملاء دون تحليل مالي معمق أو تقييم فعلي للسلوك الائتماني السابق.

2. مخاطر المحفظة الائتمانية (Portfolio Credit Risk)

تتعلق هذه المخاطر بالتركيبة العامة لمحفظة القروض لدى البنك، حيث قد يؤدي التركيز الائتماني في قطاع اقتصادي واحد أو منطقة جغرافية محددة إلى رفع درجة التعرض للمخاطر عند حدوث أزمة تؤثر

على هذا القطاع أو المنطقة. فمثلاً، إذا كانت نسبة كبيرة من المحفظة مركزة في قطاع العقارات، فإن أي انخفاض في أسعار السوق قد يؤدي إلى تعثر عدد كبير من العملاء في وقت واحد، وقد أشارت دراسة بن زكة وبوشرمة (2023) إلى أن البنوك التي تُطبق سياسات تنوع استثماري ذكية تمكنت من تخفيض نسبة القروض المتعثرة بنسبة تتجاوز 25% خلال خمس سنوات.

3. مخاطر الائتمان السيادي (Sovereign Credit Risk)

تنشأ عند تقديم قروض أو تسهيلات مالية لحكومات أو مؤسسات عامة في دول قد تعاني من تقلبات سياسية أو اقتصادية، مما يهدد قدرة تلك الجهات على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتُعد هذه المخاطر أكثر تعقيداً نظراً لارتباطها بعوامل لا يمكن السيطرة عليها بسهولة، مثل التغيرات في السياسات الاقتصادية أو العقوبات الدولية أو تقلبات أسعار السلع العالمية، وقد تناولت دراسة Abdelaziz, Rim & Helmi (2022) هذه المسألة في سياق البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤكدة أن الانكشاف على الديون السيادية في دول غير مستقرة يؤدي إلى ضعف الأداء المالي الكلي للبنك وارتفاع مخصصات الخسائر.

4. مخاطر الائتمان غير المباشر (Contingent Credit Risk)

تنتج هذه المخاطر من التزامات غير مباشرة لا تظهر كقروض مباشرة في الميزانية العمومية للبنك، مثل الكفالات المصرفية وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان، وعلى الرغم من أن هذه التسهيلات لا تتطلب سداداً فورياً، إلا أن البنك قد يُجبر على تغطيتها حال إخفاق الطرف المدعوم في الوفاء بالتزاماته، مما يزيد من عبء التمويل والمخاطرة، وقد أظهرت دراسة Budianto (2023) أن البنوك التي تتوسع في منح التسهيلات غير المباشرة دون تقييم دقيق لقدرة العميل المدعوم، تواجه معدلات خسارة مرتفعة عند تحوّل الالتزامات إلى التزامات فعلية.

5. مخاطر التركيز الائتماني (Credit Concentration Risk)

تنشأ هذه المخاطر عند تراكم التسهيلات الائتمانية في شريحة محددة من العملاء أو في قطاع معين أو منطقة جغرافية، مما يزيد من حساسية البنك لأي تغيرات تؤثر على هذه الفئة، ويُعتبر التركيز الائتماني تحديًا استراتيجيًا لأنه يُضعف من مرونة البنك ويزيد من احتمالية الانكشاف الشامل في حال حدوث صدمة اقتصادية، ووفقًا لدراسة الطائي (2024) فإن التركيز الائتماني كان من أبرز العوامل التي أسهمت في ضعف أداء البنوك العراقية خلال العقد الماضي، حيث أدى إلى ارتفاع نسبة التعثر وتراجع معدلات العائد على الأصول.

3.1.2 أدوات وأساليب تقييم المخاطر الائتمانية

تُعد أدوات وأساليب تقييم المخاطر الائتمانية العمود الفقري لعملية اتخاذ القرار الائتماني الرشيد في المؤسسات المصرفية، ومع تزايد تعقيد البيئات المالية، وتنوع شرائح العملاء، وتطور آليات التمويل، أصبح من الضروري أن تعتمد البنوك على أنظمة تقييم شاملة تتكامل فيها الأبعاد الكمية والنوعية، وتستند إلى بيانات موثوقة ونماذج تحليلية مرنة، وقد أكدت دراسة (Beeram & Devi (2024 أن استخدام أساليب تقييم متقدمة يساهم في تقليص معدل القروض المتعثرة بنسبة تصل إلى 30% مقارنة بالأساليب التقليدية.

1. التحليل المالي الكمي

يُعد التحليل المالي أولى خطوات التقييم، حيث يعتمد على فحص القوائم المالية للمقترض لاستخلاص مؤشرات الأداء الأساسية مثل السيولة، المديونية، الربحية، والعائد على الاستثمار، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في قدرتها على كشف نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمقترض، مما يُمكن البنك من تقدير قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

وقد أشار سعيد وآخرون (2024) إلى أن الاعتماد على التحليل المالي وحده قد لا يكون كافيًا، خصوصًا إذا كانت البيانات المالية خاضعة للتلاعب أو تعاني من ضعف الإفصاح، وهو ما يستلزم استكمال التقييم بأدوات نوعية وسلوكية.

2. التحليل النوعي والسلوكي

يركز هذا النوع من التحليل على الجوانب غير الكمية، مثل سمعة العميل في السوق، سجله الائتماني السابق، طبيعة نشاطه التجاري، خبرات الإدارة، واستقرار العلاقة مع البنك، ويعتبر هذا التحليل ضروريًا في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات مالية مفصلة، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الأفراد، وأكدت دراسة جعفر وبيدروني (2022) أن البنوك التي تعزز التحليل النوعي إلى جانب المؤشرات المالية تتمتع بقدرة أعلى على التنبؤ بالتعثر، خاصة في الأسواق ذات الشفافية المحدودة.

4. نظم التصنيف الائتماني (Credit Rating Systems)

تستخدم معظم البنوك التجارية نظامًا داخلية أو خارجية لتصنيف العملاء الائتمانيين وفقًا لدرجة المخاطرة التي يمثلونها، وتُستخدم رموز معيارية مثل AAA و BBB و CCC لتحديد درجة الثقة في المقترض، بناءً على بيانات مالية وتاريخية وسوقية، وتشير دراسة (Ben Zakka & Boucharma 2023) إلى أن نظم التصنيف الائتماني لا تُعد فقط أداة للتقييم، بل تمثل آلية تسعير للمخاطر، حيث تُستخدم لتحديد شروط الإقراض ونسبة الفائدة، بل وحتى حجم التمويل الممنوح.

5. نماذج التنبؤ بالتعثر

تُعد نماذج التنبؤ بالتعثر من أكثر الأدوات دقة وفعالية في قياس احتمالية عدم السداد، ومن أبرزها:

- نموذج Z-Score الذي طوّره (Altman 1968)، ويعتمد على مزيج من المؤشرات المالية لتقدير احتمالية الإفلاس.

- نموذج KMV الذي يستند إلى نظرية الخيارات لتحديد احتمالية تعثر الشركة بناءً على قيمة أصولها السوقية وتقلبها (الصائع، 2023).
 - النماذج المعتمدة على الانحدار اللوجستي التي تربط بين خصائص العميل واحتمالية التعثر.
- وقد أثبتت دراسة (Li 2023) أن هذه النماذج، عند استخدامها ضمن بيئة رقمية متكاملة، يمكنها التنبؤ بالتعثر بدقة تصل إلى 85% في المتوسط.

4.1.2 أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية

مع تطور تقنيات الحوسبة، باتت البنوك تلجأ إلى أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) في تحليل الجدارة الائتمانية، من خلال استكشاف الأنماط السلوكية، واستخدام خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning) في التنبؤ باحتمالات التعثر، وقد بينت دراسة (Muhindo et al. 2024) أن دمج الذكاء الاصطناعي في عملية التقييم الائتماني مكن البنوك من تقليل حالات التعثر المفاجئ بنسبة 40%، خصوصاً في القروض الاستهلاكية قصيرة الأجل.

كما أكدت دراسة (Amarnadh & Moparthy 2023) أن استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في تقييم المخاطر الائتمانية يعزز من دقة النتائج مقارنة بالنماذج التقليدية، لأنه يسمح بتحليل كميات ضخمة من البيانات في وقت قصير، ويرصد المتغيرات المخفية التي لا تظهر في التحليلات المالية المباشرة.

5.1.2 أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية

تتطلب عملية تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية منظوراً شاملاً يتجاوز المؤشرات المالية الظاهرة إلى دراسة بيئة العميل الداخلية والخارجية بشكل تكاملي، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن المخاطر الائتمانية لا يمكن قياسها بدقة دون النظر إلى أبعاد متعددة تشمل البُعد المالي، والاقتصادي، والقانوني والتنظيمي، والاستراتيجي، ومن أبرز هذه الدراسات ما قدمه (Nassereddine & Habar 2020)،

وAl Abdelaziz et al. (2022)، وGupta et al. (2024)، حيث أكدوا على أن تحليل المخاطر الائتمانية يجب أن يكون متعدد الأبعاد لتفادي إصدار قرارات تمويلية قائمة على رؤى جزئية، مما يعزز من جودة القرار الائتماني واستدامته.

وفيما يلي استعراض تفصيلي لأبرز أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية:

1. البُعد المالي

يُعد البُعد المالي النواة الأساسية في عملية تقييم المخاطر الائتمانية، نظرًا لأنه يُعبر عن قدرة العميل الفعلية على السداد، ويعتمد هذا البُعد على تحليل معمّق للقوائم المالية والتدفقات النقدية، مع التركيز على النسب المالية مثل: نسبة السيولة، معدل العائد على الاستثمار، نسبة المديونية، وكفاءة استخدام الأصول.

ويؤكد (Li (2023) أن التحليل المالي المتعمق يساعد في الكشف المبكر عن مؤشرات التعثر، مثل تراجع الربحية أو ارتفاع الالتزامات قصيرة الأجل مقارنة بالأصول المتداولة، مما يمنح البنوك فرصة لإعادة النظر في منح الائتمان أو تعديل شروطه،

ومع ذلك، فإن الاقتصار على المؤشرات المالية قد يُعطي تصورًا مضللًا في بعض الأحيان، خصوصًا عندما تكون البيانات مضللة أو خاضعة للمعالجة المحاسبية، لذا من الضروري التحقق من موثوقية البيانات ودقتها، وربطها بأبعاد أخرى ذات طبيعة غير مالية.

2. البُعد الاقتصادي

يركّز البُعد الاقتصادي على السياق العام الذي يعمل فيه العميل، ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية التي قد تؤثر على أدائه، وتشمل هذه الظروف معدلات التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، والسياسات الحكومية تجاه القطاع المعني، وقد أشار Abdelaziz et al. (2022) إلى أن التقلبات الاقتصادية تُعد من أخطر العوامل المؤثرة على

المخاطر الائتمانية، حتى في حال كانت المؤشرات المالية للعمليات قوية ظاهرياً، على سبيل المثال، فإن شركة تعتمد على الاستيراد قد تتأثر بشكل مباشر بتقلبات سعر الصرف، أو تغيرات في السياسات الجمركية، مما يهدد قدرتها على الاستمرار في السداد، ومن هنا، يصبح دمج التحليل الاقتصادي ضمن عملية التقييم ضرورة، لا خياراً، حيث يساعد على استشراف المخاطر المستقبلية بناءً على التوجهات الاقتصادية وليس فقط الأرقام الحالية.

3. البُعد القانوني والتنظيمي

يُعبّر هذا البُعد عن الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينشط ضمنه العمل، ويشمل مدى التزامه بالقوانين والتشريعات، سلامة الوثائق، شرعية العمليات، وغياب النزاعات القانونية، كما يتضمن مدى التزام البنك نفسه بلوائح المنظمين، مثل متطلبات كفاية رأس المال وتعليمات منح التسهيلات، وقد بيّنت دراسة جعفر وبردوني (2022) أن البنوك التي تهمل تقييم الوضع القانوني والتنظيمي للعملاء تتعرض غالباً لمخاطر عالية، لا سيّما في حال وجود دعاوى أو قضايا غير منظورة قد تؤثر على الجدارة الائتمانية مستقبلاً.

وعلى سبيل المثال، فإن تقديم تسهيلات لشركة ذات مخالفات ضريبية أو إدارية جسيمة قد يُعرّض البنك لخسائر مباشرة، أو حتى مساءلة قانونية، ومن هنا، فإن التحليل القانوني هو حجر الزاوية في تكوين ملف ائتماني سليم.

4. البُعد الاستراتيجي

يتجاوز هذا البُعد ما هو رقمي أو قانوني، ليغوص في جوهر المؤسسة المقترضة: رؤيتها، استراتيجيتها، وخططها المستقبلية، ويشمل تقييم جودة الإدارة العليا، استقرار الهيكل التنظيمي، القدرة على التوسع أو التكيف مع التغيرات، وجود خطة استجابة للأزمات، ومدى تنوع مصادر الدخل، وفقاً لـ Gupta et al. (2024)، فإن القرار الائتماني عالي الجودة يعتمد بشكل كبير على فهم الرؤية الاستراتيجية للعمل، وقدرته على الاستدامة لا مجرد الوفاء الفوري بالتزامات مالية،

فمثلاً، شركة صغيرة ذات استراتيجية نمو واضحة ومدعومة بخطة استثمارية محكمة، قد تكون أقل خطورة من شركة كبيرة تعتمد على منتج واحد معرض لمخاطر السوق، وبالتالي، فإن البعد الاستراتيجي يُسهم في تحويل التقييم الائتماني من عملية وصفية إلى رؤية تحليلية مستقبلية.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن هذه الأبعاد الأربعة تمثل منظومة متكاملة يجب أن تُوظف مجتمعة عند تقييم أي طلب ائتماني في البنوك التجارية السعودية، فإغفال أحد الأبعاد، كالتقييم القانوني أو الاستراتيجي، قد يؤدي إلى قرارات تمويلية محفوفة بالمخاطر، حتى وإن كانت المؤشرات المالية جيدة، كما أن البيئة المصرفية في المملكة العربية السعودية، مع ما تشهده من تطور رقابي ورقمنة مالية، أصبحت تتطلب نماذج تقييم أكثر شمولاً وذكاءً، تعكس الواقع المتغير للعملاء والأسواق.

6.1.2 العوامل المؤثرة في تقييم المخاطر الائتمانية

تتأثر عملية تقييم المخاطر الائتمانية بجملة من العوامل المتداخلة التي تتوزع بين عناصر داخلية ترتبط بالمقترض ذاته، وأخرى تنظيمية داخل البنك، وثالثة تتعلق بالبيئة الاقتصادية والمالية العامة، وتكمن أهمية فهم هذه العوامل في أنها تُساعد على تعزيز دقة التقييم، وضبط مستويات الانكشاف الائتماني، وضمان توجيه التمويل نحو العملاء الذين يملكون القدرة الحقيقية على السداد .

يشير نصر الدين وحبار (2020) إلى أن تقييم المخاطر الائتمانية يتأثر بثلاثية مترابطة تشمل:

1. المعطيات المالية للعميل مثل معدل السيولة، ومعدل المديونية، والتدفقات النقدية الحرة؛
2. السمات السلوكية والتاريخ الائتماني للعميل، والتي تُمثل مؤشرات غير كمية تُستخدم لتقدير التزامه المستقبلي؛
3. العوامل البيئية والقطاعية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة، بما في ذلك مدى استقرار السوق، ودورة حياة القطاع.

كما يرى مهجر (2023) أن دقة التقييم الائتماني تتأثر بمدى موثوقية وشفافية البيانات التي يعتمد عليها محللو الائتمان، إلى جانب طبيعة الأدوات الفنية المستخدمة في التقييم، ويؤكد أن العديد من حالات التعثر الائتماني في البنوك التجارية التقليدية تنجم عن الاعتماد على بيانات مالية غير محدثة أو غير مدققة، مشيرًا إلى أن غياب التحليل النوعي يُفقد التقييم بُعده التنبؤي.

ويؤكد جعفر وبدر (2022) أن فعالية التقييم تعتمد على مدى تكامل التحليل المالي مع التقدير السلوكي والمخاطر القطاعية، حيث إن التركيز على النسب المالية فقط قد يؤدي إلى تجاهل مؤشرات الإنذار المبكر، وقد اقترحا نموذجًا تقييميًا متكاملًا يجمع بين تحليل البيانات التاريخية للعمليات، ودراسة ظروف السوق، وتحليل السيناريوهات المستقبلية.

كما أشار Beeram وDevi (2024) إلى أن هناك ثلاثة عوامل مركزية تُحدد دقة التقييم الائتماني في العصر الرقمي:

1. توافر قاعدة بيانات مركزية وقابلة للتحديث في الوقت الحقيقي؛
2. تبني نماذج تنبؤية قائمة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛
3. وجود بنية تحتية تكنولوجية تربط بين وحدات المخاطر والتمويل والتسويق داخل البنك، وقد أظهرت دراستهما أن البنوك التي اعتمدت على نظم تقييم ذكية سجلت انخفاضًا ملموسًا في معدلات القروض المتعثرة.

وفي دراسة مقارنة أجراها Abdelaziz وRim وHelmi (2022) حول العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة والربحية في بنوك منطقة الشرق الأوسط، توصل الباحثون إلى أن تجاهل الجوانب السلوكية والقطاعية للعمليات يُعد من أبرز أسباب التضخم في حجم المخصصات المالية، وقد أوصوا بضرورة توسيع نطاق النماذج التقليدية لتشمل تحليلات سلوكية متقدمة.

أما الطائي (2024) فقد ركّز في دراسته على تأثير نوع النشاط الاقتصادي على درجة المخاطرة، مشيرًا إلى أن القطاعات الرأسمالية ذات الدورة التمويلية الطويلة (مثل الصناعة الثقيلة والإنشاءات)

غالبًا ما تحمل مستويات مخاطرة أعلى مقارنة بالقطاعات الخدمية أو التكنولوجية، ويُنَّ أن تجاهل طبيعة القطاع الاقتصادي في تقييم المخاطر يؤدي إلى نتائج مضللة، حتى وإن بدت المؤشرات المالية الأولية إيجابية. وفي السياق نفسه، أوضح (Li (2023) أن النماذج المعتمدة على التحليل الكمي وحده لم تعد كافية، خاصة في ظل تطور سلوك العملاء وظهور أنماط جديدة من المخاطر المرتبطة بالاستهلاك الرقمي والتجارة الإلكترونية، وخلص إلى أن دمج البيانات السلوكية المستخرجة من أنظمة المدفوعات وتاريخ الشراء الإلكتروني يُمكن أن يعزز دقة التقييم بنسبة تتجاوز 20% في بعض الحالات.

7.1.2 التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تقييم المخاطر الائتمانية

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته البنوك التجارية في تطوير أنظمة التقييم الائتماني، إلا أن هناك العديد من التحديات البنيوية والتقنية والسلوكية التي لا تزال تُعيق الوصول إلى تقييم دقيق وشامل للمخاطر، وتكمن خطورة هذه التحديات في أنها لا تؤثر فقط على القرار الائتماني لحظة اتخاذها، بل تمتد آثارها لتشمل الأداء المالي العام للبنك، واستقراره التنظيمي، وقدرته على الاستجابة للمخاطر المستقبلية. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه التحديات من زوايا مختلفة، مؤكدة على أنها تمثل أحد أبرز معوقات تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك العربية والعالمية على حد سواء (Abdelaziz et al., 2022; جعفر وبيدروني، 2022).

1. ضعف جودة البيانات وتكامل مصادرها

تُعد البيانات الدقيقة والمتكاملة أساسًا لكل عملية تقييم سليمة، غير أن البنوك – خصوصًا في الدول النامية – تعاني في كثير من الأحيان من ضعف في جودة البيانات المقدمة من العملاء، أو غياب الربط بين قواعد البيانات الداخلية والخارجية، وقد أشارت دراسة (Elumilade et al. (2023 إلى أن أحد أبرز التحديات التي تُواجه التقييم الائتماني هو الاعتماد على بيانات تاريخية غير محدثة، أو غير موثقة، ما يؤدي إلى بناء قرارات تمويلية على افتراضات غير واقعية.

2. الاعتماد الزائد على النماذج التقليدية

لا تزال العديد من البنوك تعتمد على نماذج تقييم تقليدية تعتمد على النسب المالية فقط، مثل السيولة والربحية ونسبة الدين، دون أن تُدمج مع أدوات تحليل سلوكي أو نماذج تنبؤية، ويؤكد Beeram & Devi (2024) أن هذا التوجه أدى إلى عجز واضح في التنبؤ بمخاطر بعض الفئات، خصوصًا تلك المرتبطة بالأنشطة الجديدة أو الاقتصاد الرقمي، ويُعد هذا التحدي جوهريًا، خاصة في ظل البيئة المتقلبة التي تتطلب مرونة نماذجية وقدرة تنبؤية عالية.

3. ضعف الكوادر البشرية المتخصصة

يُعتبر غياب الكفاءات التحليلية المتقدمة من أبرز التحديات التي تُواجه إدارات الائتمان والمخاطر في البنوك، حيث يعتمد نجاح عملية التقييم على قدرة المحللين على تفسير المؤشرات المالية، وقراءة التوجهات القطاعية، وربطها بالسلوك الائتماني للعميل، وقد أوضحت دراسة (Abu Rumman 2020) أن معظم البنوك التي سجلت مستويات مرتفعة من التعثر كانت تفتقر إلى محللين مدربين على استخدام أدوات التحليل المتقدم، وهو ما يُضعف من فعالية التقييم ويزيد من التحيزات في اتخاذ القرار.

4. ضغوط الإدارات التسويقية على قرارات التقييم

تُعاني بعض البنوك من تضارب في الأدوار بين الإدارات التسويقية التي تسعى لتحقيق أهداف النمو والربحية، وإدارات التقييم والمخاطر التي تعمل على تقليص درجة التعرض للخطر، وقد أشار العمري وكتبونة (2022) إلى أن البنوك التي لا تفصل بوضوح بين مهام منح التسهيلات وتحليل المخاطر تواجه نسبيًا أعلى من القروض غير المنتظمة، وتزداد هذه الضغوط في فترات الركود، حيث تميل الإدارة إلى التوسع في الإقراض كوسيلة لتنشيط النشاط المالي، على حساب جودة المحفظة.

5. محدودية استخدام الأدوات الذكية والتحليلات التنبؤية

رغم التقدم العالمي في تطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في عمليات التقييم الائتماني، إلا أن عددًا من البنوك – خاصة في الدول العربية – لم تُدمج بعد هذه التقنيات في نظمها التحليلية، لأسباب

تتعلق بتكلفة التطوير، أو ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وبيّنت دراسة Amarnadh & Moparthy (2023) أن البنوك التي تعتمد على تحليلات البيانات الذكية تمتلك قدرة أكبر على رصد أنماط التعثر المبكر، وتُحقق نسب دقة في التصنيف تفوق 90%.

6. البيئة التشريعية والتنظيمية المحدودة

تواجه بعض البنوك تحديات في تقييم المخاطر بسبب غياب قواعد تنظيمية واضحة تتعلق بالإفصاح المالي، أو ضعف آليات تنفيذ العقود، أو بطء إجراءات التقاضي والتحصيل، وهو ما يجعل تقييم الجدارة الائتمانية أكثر صعوبة، وقد أشار Rehman & Ishak (2023) إلى أن البيئة التنظيمية المرنة والواضحة تُساعد البنوك على بناء تقييمات موضوعية، بينما تُجبرها البيئات الغامضة على تبني سياسة تحفظية قد تُقلص من فرص النمو.

المبحث الثاني: جودة القرارات الائتمانية

1.2.2 مفهوم جودة القرارات الائتمانية

تُعد جودة القرار الائتماني من المفاهيم المحورية في الإدارة المصرفية المعاصرة، نظرًا لما يُمثّله هذا القرار من نقطة توازن بين السعي لتحقيق النمو والربحية، وبين الحاجة إلى السيطرة على مستويات المخاطرة، فالقرار الائتماني ليس مجرد إجراء داخلي لمنح التمويل، بل هو نتاج لعملية تحليل متكاملة، تبدأ بجمع المعلومات، وتتم بتقدير الجدارة الائتمانية، وتنتهي باعتماد قرار التمويل وفق ضوابط واضحة وموضوعية، وكلما زادت دقة هذه العملية وتكامل عناصرها، ارتفعت معها درجة جودة القرار وقلّت معه احتمالات التعثر، وتعزز الأداء المالي العام للمؤسسة.

ويُشير (Rodrigues et al. (2023 إلى أن جودة القرار الائتماني تعني: "مدى قدرة القرار المتخذ على الجمع بين الدقة التحليلية والملاءمة الاستراتيجية، باستخدام بيانات موثوقة ونماذج متقدمة، بما يؤدي إلى تقليل عدم اليقين وتحقيق الاستدامة المالية".

من جانبه، يرى (Abdelaziz et al. (2022 أن جودة القرار تقاس من خلال نتائجه الممتدة لا لحظته الزمنية فقط، إذ إن القرار الجيد هو الذي يُسهم في تقليل القروض المتعثرة، ويُعزز من نسبة العائد على المحفظة الائتمانية، ويُبقي معدل المخاطر ضمن الحدود المقبولة.

أما في السياق العربي، فقد قدّمت دراسة العمري وكلبونة (2022) تأطيرًا متقدمًا لهذا المفهوم، وأشارت إلى أن جودة القرار في البنوك التجارية ترتبط بثلاثية متداخلة تشمل:

1. كفاءة التقييم الفني للمخاطر
2. نزاهة الإجراء الداخلي وخلوّه من الضغوط أو المجاملات
3. القدرة المؤسسية على المتابعة والتنفيذ

وقد دعم هذا الطرح جعفر وبدرني (2022) بإشارة واضحة إلى أن كثيراً من القرارات الائتمانية المتعثرة في البنوك الجزائرية كانت نتيجة لضعف المعلومات أو التقييم المتحيز أو عدم الالتزام بضوابط المؤسسة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات القروض الرديئة.

انطلاقاً من هذه الرؤى، يمكن القول إن جودة القرار الائتماني لا تُقاس فقط بنتائج التمويل الآني، بل بمخرجاته التراكمية ومدى اتساقه مع أهداف البنك في الاستدامة وتقليل المخاطر وتعظيم الربحية، كما أن الجودة ترتبط بدرجة تفاعل البنك مع التطورات التكنولوجية والتحليلية، إذ أن القرار المبني على أسس تقليدية لم يعد كافياً في بيئة ديناميكية تتطلب استجابة سريعة ودقيقة للمتغيرات.

2.2.2 أهداف جودة القرارات الائتمانية

تُعد أهداف جودة القرارات الائتمانية انعكاساً مباشراً لاستراتيجية المصارف في تحقيق التوازن بين النمو الربحي والتحكم في المخاطر، حيث لا يقتصر الهدف على منح التسهيل الائتماني في حد ذاته، بل يتجاوز ذلك ليشمل ضمان استدامة العلاقة التمويلية، وتقليل معدلات التعثر، وتعزيز الملاءة المالية للمؤسسة المصرفية.

يشير Abdelaziz et al. (2022) إلى أن الهدف الأساسي من تعزيز جودة القرار الائتماني يتمثل في خفض معدلات القروض المتعثرة، حيث أكدوا أن البنوك التي تمتلك آليات تقييم دقيقة وتتخذ قرارات ائتمانية مبنية على بيانات تحليلية وموضوعية، تكون أكثر قدرة على تجنّب التمويل الخاطئ، ومن ثم الحد من المخاطر التشغيلية والائتمانية على حد سواء.

كما يرى Rodrigues et al. (2023) أن جودة القرار الائتماني تُسهم في تعظيم العائد على المحفظة الائتمانية من خلال توجيه التسهيلات للعملاء ذوي القدرة المالية المرتفعة، والكفاءة التشغيلية الجيدة، والمشاريع ذات الجدارة الاقتصادية العالية. وقد صنّف الباحثون أهداف القرار الجيد إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. تعزيز العوائد؛

2. تقليل التكاليف الناتجة عن التعثر؛

3. واستثمار الموارد المالية بكفاءة أكبر.

في السياق العربي، يشير العمري وكتبونه (2022) إلى أن أهداف جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل تشمل أيضًا أهدافًا استراتيجية مثل تعزيز ثقة العملاء، وتحقيق التنافسية في السوق، ورفع مستوى الامتثال الرقابي، ويؤكدان على أن القرار الجيد يُعد انعكاسًا مباشرًا لنضج البنية المؤسسية للبنك.

أما جعفر وبدرني (2022) فقد أشارا في دراستهما حول البنوك الجزائرية إلى أن تحقيق جودة القرار يهدف أيضًا إلى دعم قدرة البنك على التوسع الانتقائي في الإقراض، دون المساس بسلامة المحفظة، مما يُحقق توازنًا دقيقًا بين النمو والانضباط الائتماني، كما أكد أن القرار الجيد يُقلل الحاجة إلى تخصيص احتياطات كبيرة لتغطية خسائر القروض، مما يُعزز الربحية الإجمالية.

وفي دراسة حديثة، يرى Gupta et al. (2024) أن القرارات عالية الجودة تُساعد في تفعيل أدوات الحوكمة وتحقيق الامتثال المؤسسي من خلال توثيق كل خطوة من خطوات منح الائتمان، وربطها بنماذج تحليلية قائمة على الذكاء الاصطناعي، وقد أشاروا إلى ثلاثة أهداف مباشرة لهذه الجودة:

1. تقليل التحيز البشري في القرار؛

2. توسيع قاعدة التحليل لتشمل متغيرات غير تقليدية؛

3. تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات استباقية في بيئات معقدة.

وكما يرى الباحث الحالي، فإن أهداف جودة القرارات الائتمانية لا يمكن حصرها في بعد واحد، بل تمثل إطارًا استراتيجيًا متكاملًا يدعم الأداء المؤسسي، ويُحقق مبدأ "التمويل المسؤول" الذي لا يقوم فقط على الربحية، بل على تحليل الأخطار والتأكد من استدامة العلاقة التمويلية، فكل قرار تمويلي عالي الجودة هو استثمار طويل الأمد، يعكس وعي البنك بالمخاطر، وقدرته على تخصيص الموارد بطريقة رشيدة.

3.2.2 محددات جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية

تمثل محددات جودة القرارات الائتمانية مجموعة من العوامل المؤسسية والفنية والتنظيمية التي تتفاعل لتؤثر بشكل مباشر على مستوى نضج القرار المصرفي وكفاءته في مواجهة المخاطر، وتزداد أهمية هذه المحددات في ظل بيئة عمل مصرفية تتسم بالتعقيد والتغير السريع، حيث تُصبح جودة القرار الائتماني نتاجًا طبيعيًا لمدى نضج البنية المؤسسية وقدرة البنك على استثمار المعلومات والتقنيات والموارد البشرية بفعالية.

1. جودة المعلومات الائتمانية

يشير Isenberg et al. (2022) إلى أن أحد أهم المحددات المؤثرة على القرار الائتماني هو جودة ودقة وتكامل المعلومات المتاحة عن العميل، فالقرار الذي يُبنى على بيانات غير دقيقة أو ناقصة غالبًا ما يكون معرضًا للخطأ، بصرف النظر عن كفاءة النظام المستخدم، وتتضمن هذه المعلومات: البيانات المالية التاريخية، الالتزامات الائتمانية السابقة، تصنيف السداد، السمعة التجارية، وتفاصيل الضمانات.

2. كفاءة نظام تقييم المخاطر

ترى جعفر وبديروني (2022) أن فعالية نموذج التقييم المستخدم داخل البنك تُعدّ من المحددات الجوهرية لجودة القرار. إذ أن النماذج التقليدية التي تعتمد على مؤشرات مالية فقط لم تعد كافية، خاصة في ظل وجود عوامل نوعية (مثل المخاطر السوقية أو السلوكية) تؤثر في جدارة العميل، ومن هنا، فإن كفاءة النظام ترتبط بتنوع أدوات التحليل، وقدرته على التنبؤ، والتحديث المستمر لمؤشرات المخاطر.

3. مؤهلات متخذي القرار وخبرتهم العملية

تشير دراسة الطائي (2024) إلى أن الخبرة المهنية والكفاءة التحليلية لمتخذي القرار تُعدّ من أبرز المحددات البشرية التي تؤثر على جودة القرار، إذ إن الحكم الشخصي غير المدعوم بتحليل موضوعي

أو الانسياق وراء ضغوط داخلية أو خارجية، يمكن أن يؤدي إلى قرارات تمويلية ذات جودة منخفضة، وتُبرز الدراسة أهمية التدريب المستمر ورفع الوعي الانتماني.

4. فاعلية أنظمة الحوكمة والامتثال التنظيمي

أكد (Abdelaziz et al. (2022 أن القرارات الانتمانية تخضع لإطار من الضوابط الداخلية والخارجية، مثل سياسات الحوكمة، واللوائح التنظيمية، وتعليمات البنك المركزي، وبالتالي، فإن مدى التزام البنك بهذه الأطر يسهم بشكل مباشر في تعزيز جودة القرار وتقليل الانحرافات الإجرائية.

5. نضج البنية التكنولوجية والتحول الرقمي

يرى (Beeram & Devi (2024 أن البنوك التي تستثمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة المعلومات التحليلية تكون أكثر قدرة على إصدار قرارات انتمانية دقيقة وسريعة، فالبنية الرقمية المتطورة تتيح الوصول إلى معلومات لحظية، وربط مؤشرات الأداء، وتوليد تنبؤات دقيقة تعزز من كفاءة القرار وتقلل من المخاطر التشغيلية.

من خلال تحليل هذه المحددات، يرى الباحث أن واقع البنوك التجارية السعودية يُظهر تقدماً ملحوظاً في البنية الرقمية والتحول إلى التحليل الذكي للبيانات، إلا أن جودة القرارات الانتمانية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التكامل بين التحليل التقني والخبرة البشرية، وتفعيل أدوات الحوكمة الداخلية، وربط نظم القرار بمعايير واضحة للجدارة والمخاطرة، كما أن التوسع في أدوات التصنيف الاستباقي والتحليل السلوكي يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في تحسين جودة القرار على المدى الطويل.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1.3 تمهيد

يعرض الفصل الحالي الأساليب العلمية التي تستند عليها الدراسة الحالية لتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة، حيث يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم الأساليب العلمية لجمع البيانات وأداة الدراسة، وصدق أداة الدراسة بالإضافة إلى الأساليب المعالجة الإحصائية التي تعتمد عليها الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لتحليل العلاقة بين متغيرين أساسيين: تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة (البعد المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي) كمتغير مستقل، وجودة القرارات الائتمانية كمتغير تابع. ويقوم هذا المنهج على دراسة الواقع كما هو، وتحليل البيانات بهدف تفسير العلاقة بين المتغيرات وفهم الأنماط التي تتحكم بها، مما يسمح باستخلاص نتائج مبنية على البيانات الفعلية والميدانية.

وقد تم توظيف المنهج التحليلي من خلال دراسة تأثير أبعاد تقييم المخاطر على القرارات الائتمانية، وتفسير التباينات في جودة هذه القرارات بحسب درجة التقييم ومدى تطبيق أدواته في البنوك التجارية.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات الائتمانية وإدارات المخاطر والتمويل في البنوك التجارية العاملة داخل المملكة العربية السعودية، حيث تُعد هذه الفئة الأقدر على تمثيل موضوع الدراسة نظرًا لتعاملها المباشر مع عمليات تقييم المخاطر الائتمانية، وصنع القرارات التمويلية

والاستثمارية المرتبطة بها. وتُشير بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) وتقارير البنوك التجارية لعام 2023 إلى أن عدد الموظفين العاملين في هذه الإدارات على مستوى المملكة يتجاوز 6000 موظفًا، موزعين على البنوك التجارية المحلية والأجنبية المرخصة.

ونظرًا لحجم المجتمع الكبير نسبيًا، وتوزعه الجغرافي والمؤسسي، فقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقًا لنوع البنك (بنوك محلية – بنوك أجنبية)، وكذلك وفقًا للإدارة التي يعمل بها المبحوث (الائتمان – المخاطر – التمويل)، لضمان تمثيل متوازن لكافة الجهات المعنية بموضوع الدراسة.

وقد تم اعتماد معادلة كرجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد حجم العينة المناسب، بناءً على مستوى ثقة قدره 95%، وهامش خطأ لا يتجاوز $\pm 5\%$ ، مما أفضى إلى تحديد الحجم الأمثل للعينة بـ 361 مفردة. ومن أجل ضمان الوصول لهذا العدد بعد استبعاد الاستبانة غير الصالحة، تم توزيع 400 استبانة على البنوك التجارية المختلفة في مناطق (الرياض، جدة، الدمام، المدينة المنورة، أمها).

وقد تم التوزيع وفقًا للوزن النسبي لكل قطاع من القطاعات المستهدفة، بحيث شملت العينة النهائية:

- 200 موظفًا من البنوك التجارية السعودية (المحلية)
- 100 موظفًا من البنوك الأجنبية العاملة في السعودية
- 80 موظفًا من إدارات التمويل والائتمان العامة المشتركة بين النوعين
- 20 استبانة احتياطية لتعويض حالات عدم الاستجابة أو الخطأ

وبعد الانتهاء من عملية التوزيع، تم فرز الاستبانة واستبعاد غير المكتملة أو التي تحتوي على بيانات غير منطقية، وبلغ عدد الاستبانة الصالحة للتحليل الإحصائي النهائي 361 استبانة، وهو ما يمثل العينة المعتمدة لهذه الدراسة.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع البنك والإدارة

نوع البنك / الإدارة	عدد المشاركين	النسبة من العينة
بنوك تجارية محلية	200	55.4%
بنوك تجارية أجنبية	100	27.7%
إدارات التمويل المشتركة	61	16.9%
الإجمالي	361	100%

4.3 مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، والتي تهدف إلى تحليل أثر تقييم المخاطر الائتمانية بأبعاده المختلفة (المالي، الاقتصادي، القانوني، الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية، تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات، وهما:

أولاً: المصادر الثانوية

تمثلت في مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة بمحوري الدراسة، وتشمل مفاهيم تقييم المخاطر الائتمانية، ونظم اتخاذ القرار في البيئة المصرفية، وقياس جودة القرارات المالية. كما تم الرجوع إلى التقارير الرسمية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وتقارير المخاطر الائتمانية للبنوك، وكذلك الدراسات العلمية المنشورة في المجالات المحكمة والرسائل الأكاديمية ذات الصلة. وقد ساهمت هذه المصادر في بناء الإطار النظري وتطوير أداة الدراسة، بالإضافة إلى دعم تفسير النتائج لاحقاً.

ثانياً: المصادر الأولية

تمثلت في تصميم استبانة ميدانية موجهة إلى العاملين في إدارات الائتمان والمخاطر والتمويل داخل البنوك التجارية السعودية، وذلك استناداً إلى الأدبيات السابقة والدراسات التطبيقية، مثل دراسات

جعفر وبدروني (2022)، العمري وكتبونة (2022)، Isenberg et al (2022). وقد صممت الاستبانة لقياس مستويات تطبيق تقييم المخاطر الائتمانية، وكذلك مستوى جودة القرار الائتماني من وجهة نظر الممارسين.

5.3 أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، بهدف قياس أبعاد متغير الدراسة المستقل (تقييم المخاطر الائتمانية) والمتغير التابع (جودة القرارات الائتمانية)، وذلك باستخدام مقياس ليكرت

الخماسي

الجدول (2): توزيع فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة

نوع المتغير	البُعد / المحور	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
المتغير المستقل	البُعد المالي	5	1 – 5
	البُعد الاقتصادي	5	6 – 10
	البُعد القانوني والتنظيمي	5	11 – 15
	البُعد الاستراتيجي	5	16 – 20
المتغير التابع	جودة القرارات الائتمانية	10	21 – 30
الإجمالي		30فقرة	

6.3 تصنيف درجات ليكرت وتحليل المتوسطات

تم اعتماد المعادلة التالية لتحديد طول الفئة: (الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس) ÷

عدد الفئات $1.33 = (5 - 1) \div 3$ = وعليه، تم تصنيف المتوسطات الحسابية للردود كما يلي:

المتوسط الحسابي	مستوى التقدير
1.00 – 2.33	منخفض

متوسط	2.34 – 3.67
مرتفع	3.68 – 5.00

7.3 صدق أداة الدراسة :

يقصد بصدق أداة الدراسة بمدى قدرة الاستبانة (أداة الدراسة على تحقيق أهدافها والمتمثلة بقياس متغيرات الدراسة، وتتخذ الدراسة الحالية أسلوبين رئيسيين للتأكد من قدرة الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها على تحقيق أهداف الدراسة الحالية، هما كما يلي:

أولاً: الصدق الظاهري (Face Validity)

تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على لجنة من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة المصرفية، وإدارة المخاطر، والإحصاء التربوي، والبحث العلمي. وقد بلغ عدد المحكمين ثلاثة محكمين أكاديميين من جامعات سعودية، إلى جانب اثنين من الخبراء المهنيين في القطاع المصرفي.

وقد تم تزويد المحكمين بنسخة من الاستبانة، مرفقة بشرح تفصيلي عن أهداف الدراسة، ومجتمعها، ومتغيراتها، وأبعادها، وطلب منهم تقييم مدى وضوح الفقرات، وملاءمتها لقياس الأبعاد المتعلقة بـ(تقييم المخاطر الائتمانية وجودة القرارات الائتمانية).

وبناءً على ملاحظاتهم التخصصية، تم إجراء عدد من التعديلات النوعية، والتي شملت:

- تحسين صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحاً للمبحوثين.
- إعادة ترتيب بعض المحاور بما يتفق مع تسلسل المنطق الإجرائي داخل البنوك.
- تقليص بعض العبارات المتكررة دون التأثير على المحتوى المعرفي.

وقد أجمعت آراء المحكمين على أن الاستبانة تحقق درجة مقبولة من الصدق الظاهري، من حيث شمولية الفقرات، ترابط المحاور، ودقة التمثيل لمتغيرات الدراسة، مما يدعم اعتمادها كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية.

ثانياً: الصدق الداخلي Internal Validity

يُقصد بالصدق الداخلي مدى اتساق فقرات أداة الدراسة مع المجال الذي تنتهي إليه، ومدى ارتباط كل فقرة بمحورها النظري، وهو ما يُعد مؤشراً مهماً على صلاحية الأداة في قياس ما وُضعت لأجله بدقة وموضوعية. وللتحقق من هذا النوع من الصدق، تم احتساب معاملات الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتهي إليه، باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26.

وقد أظهرت النتائج وجود معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين جميع فقرات كل بُعد، مما يُشير إلى درجة عالية من الترابط الداخلي والاتساق البنائي بين الفقرات ضمن كل محور.

الجدول (3): مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية

الأبعاد	البُعد المالي	البُعد الاقتصادي	البُعد القانوني	البُعد الاستراتيجي
البُعد المالي	1.000			
البُعد الاقتصادي	0.712**	1.000		
البُعد القانوني والتنظيمي	0.689**	0.703**	1.000	
البُعد الاستراتيجي	0.653**	0.691**	0.698**	1.000

جميع القيم دالة إحصائية عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك علاقات ارتباط طردية قوية بين مختلف أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية، مما يُعزز من الصديق البنائي لأداة الدراسة. وقد كانت أقوى العلاقات بين البُعد الاقتصادي والبُعد المالي (0.712)، تليها العلاقة بين البُعد القانوني والبُعد الاقتصادي (0.703)، مما يشير إلى تكامل وتداخل هذه الأبعاد في الواقع المصرفي عند التعامل مع المخاطر الائتمانية.

أما أضعف العلاقات النسبية فقد ظهرت بين البُعد المالي والبُعد الاستراتيجي (0.653)، وهي رغم كونها الأقل ضمن المجموعة، إلا أنها ما تزال ذات دلالة إحصائية قوية تعكس الترابط الهيكلي في المفهوم العام لتقييم المخاطر.

8.3 صدق البناء Structure Validity

يُقصد بصدق البناء مدى اتساق وتمثيل أداة الدراسة (الاستبانة) للبنية النظرية للمفاهيم التي تستهدفها، أي مدى قدرة المحاور المختلفة على التعبير عن الإطار المفاهيمي للمتغيرات محل الدراسة. وقد تم التحقق من صدق البناء لأداة الدراسة الحالية من خلال احتساب معاملات ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation) بين كل بُعد من أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية (المتغير المستقل)، ومتغير جودة القرارات الائتمانية (المتغير التابع)، مع الدرجة الكلية للاستبانة.

ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أن جميع الأبعاد الفرعية تُشكل بُنياناً متكاملًا يعكس البنية النظرية للأداة، وأنها جميعاً تساهم بصورة دالة إحصائية في تفسير المتغير الكلي، بما يُعزز من الاتساق البنائي ويُضفي مصداقية علمية على أداة القياس.

الجدول (4): معاملات ارتباط سبيرمان بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل الارتباط (Spearman)	مستوى الدلالة
البُعد المالي	0.721	0.01
البُعد الاقتصادي	0.742	0.01

المجال	معامل الارتباط (Spearman)	مستوى الدلالة
البُعد القانوني والتنظيمي	0.709	0.01
البُعد الاستراتيجي	0.688	0.01
جودة القرارات الانتمانية (المتغير التابع)	0.803	0.01

تُشير القيم المبينة في الجدول (8) إلى وجود علاقات ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائية بين جميع أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة. ويُعد ذلك مؤشراً مباشراً على انسجام فقرات الاستبانة حول محاورها النظرية. فقد سجّل البُعد الاقتصادي أعلى ارتباط (0.742)، مما يدل على مدى تأثير الاعتبارات الاقتصادية في بناء تقييم المخاطر داخل البنوك. كما جاء ارتباط المتغير التابع (جودة القرارات الانتمانية) بالدرجة الكلية عاليًا جدًا (0.803)، وهو ما يدعم صدق البناء لمجمل الأداة.

9.3 ثبات أداة الدراسة:

يُعد التحقق من ثبات أداة الدراسة أحد الشروط الأساسية لضمان موثوقية نتائج القياس، ويُقصد به مدى اتساق فقرات الاستبانة واستقرارها في قياس المفاهيم المستهدفة عند تكرار استخدامها في بيئات مشابهة. وفي الدراسة الحالية، تم استخدام معامل الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha) باعتباره من أكثر الأساليب شيوعاً في تقييم الثبات في الدراسات الكمية.

وبحسب ما أشار إليه (Sekaran & Bougie (2020)، فإن القيم المقبولة لمعامل "ألفا" يجب ألا تقل عن (0.70)، وتُعد القيم بين (0.80 – 0.90) مؤشراً على ثبات جيد جداً، بينما القيم التي تتجاوز (0.90) تدل على موثوقية مرتفعة للغاية.

الجدول (5): معامل كرونباخ ألفا لأبعاد الاستبانة والدرجة الكلية

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
البُعد المالي	4	0.762
البُعد الاقتصادي	4	0.785

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
البُعد القانوني والتنظيمي	4	0.741
البُعد الاستراتيجي	4	0.773
جودة القرارات الانتمانية (التابع)	10	0.868
الدرجة الكلية للاستبانة	26	0.917

تشير النتائج الموضحة في الجدول (5) إلى أن جميع أبعاد الاستبانة قد تجاوزت الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (0.70) ، حيث تراوحت القيم بين (0.741) و(0.868). ويُلاحظ أن أعلى ثبات تحقق في بُعد "جودة القرارات الانتمانية" (0.868)، مما يعكس اتساقاً داخلياً قوياً لفقراته وقدرته على قياس المتغير التابع بشكل دقيق.

أما بالنسبة لمعامل كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للاستبانة، فقد بلغ (0.917)، وهو ما يُعد مؤشراً قوياً على الثبات العام للأداة وموثوقيتها العالية، ويُعزز من إمكانية استخدامها بثقة في اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج SPSS ، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وتشمل:

1. الإحصاء الوصفي: لتحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحديد مستوى استجابات العينة.
2. معامل كرونباخ ألفا: للتحقق من ثبات أداة الدراسة ودرجة الاتساق الداخلي للفقرات.
3. تحليل معاملات الارتباط (بيرسون وسبيرمان): لاختبار صدق البناء الداخلي بين الأبعاد والمتغير التابع.
4. الانحدار الخطي البسيط: لقياس أثر كل بُعد من أبعاد تقييم المخاطر على جودة القرارات بشكل منفصل.
5. الانحدار الخطي المتعدد: لاختبار الأثر الكلي للأبعاد مجتمعة على جودة القرارات الانتمانية.

الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة الميدانية، حيث يهدف إلى عرض نتائج التحليلات الإحصائية التي تم تطبيقها باستخدام برنامج SPSS، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها. وقد تم تقسيم التحليل إلى قسمين: الأول يعرض التحليل الوصفي للبيانات، من خلال المتوسطات والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة، ومستوى استجاباتهم على أبعاد الدراسة. أما القسم الثاني، فيتناول الاختبارات التحليلية المناسبة لاختبار الفرضيات، مثل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وتحليل معاملات الارتباط، وغيرها.

2.4 نتائج الإحصاء الوصفي

تبين المحاور التالية نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية للتساؤلات، وكما يلي:

أولاً: وصف عينة الدراسة:

تتضمن أداة الدراسة مجموعة من الأسئلة الديموغرافية تهدف إلى التعرف على خصائص أفراد العينة، ويوضح الجدول التالي التوزيع العددي والنسبي للمبحوثين وفقاً للنوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ونوع القطاع، وسنوات الخبرة، والرتبة الوظيفية، وذلك بعد فرز الاستبانات واستبعاد غير الصالح منها، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي النهائي 361 استبانة:

الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية (ن=361)

المتغير الديموغرافي	الفئة	الذكور	الإناث	الإجمالي	% النسبة
النوع الاجتماعي	ذكور	199	—	199	55.1%
	إناث	—	162	162	44.9%

25.5%	92	42	50	أقل من 30 سنة	الفئة العمرية
43.5%	157	70	87	إلى أقل من 40 سنة 30	
31.0%	112	50	62	سنة فأكثر 40	
58.7%	212	93	119	بكالوريوس	المؤهل العلمي
27.7%	100	49	51	ماجستير	
13.6%	49	20	29	دكتوراه	
22.7%	82	35	47	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
33.0%	119	52	67	إلى أقل من 10 سنوات 5	
44.3%	160	75	85	سنوات فأكثر 10	
47.4%	171	78	93	موظف عمليات مصرفية	الرتبة الوظيفية
31.0%	112	49	63	مسؤول ائتمان/محلل مالي	
21.6%	78	35	43	مدير فرع أو مدير إدارة	

يبين الجدول السابق رقم (4) تُظهر النتائج أن النوع الاجتماعي يميل قليلاً لصالح الذكور (55.1%) مقابل الإناث (44.9%)، ما يُشير إلى توازن نسبي يعكس التوجهات الحديثة في التوظيف البنكي. أما من حيث الفئة العمرية، فتُعد الفئة بين 30 وأقل من 40 سنة هي الأكثر تمثيلاً (43.5%)، تليها الفئة 40 سنة فأكثر، ما يعكس وجود غالبية من الفئات النشطة مهنيًا.

وتوضح البيانات أن حملة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر من العينة (58.7%)، يلهم حملة الماجستير، وهو توزيع متوافق مع متطلبات التوظيف في القطاع المصرفي. أما من حيث الخبرة، فإن أكثر من 44% من العينة لديهم خبرة تفوق 10 سنوات، ما يعزز دقة الرأي المهني في تقييم موضوعات الدراسة.

أما الرتب الوظيفية، فقد توزعت على ثلاث فئات رئيسية: موظفو العمليات المصرفية (47.4%)، محللو الائتمان أو مسؤولو القروض (31.0%)، ومديرو الفروع أو الإدارات (21.6%)، مما يوفّر تمثيلاً

واقعيًا للهيكل الوظيفي داخل البنوك التجارية السعودية، ويعكس تعدد وجهات النظر حسب مواقع المسؤولية في العملية الائتمانية.

3.4 وصف متغيرات الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى تقديم وصف تفصيلي لمتغيرات الدراسة الرئيسية، وذلك من خلال تحليل استجابات أفراد العينة حول أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية (البعد المالي، البعد الاقتصادي، البعد القانوني والتنظيمي، والبعد الاستراتيجي)، وأثرها في تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية السعودية.

ولتحقيق ذلك، تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، بالإضافة إلى تحديد درجة الموافقة والترتيب التنازلي لكل بعد من أبعاد الدراسة.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد تقييم المخاطر الائتمانية

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الترتبة
1	البعد المالي	4.2216	0.48812	84.43	مرتفع	1
2	البعد الاقتصادي	4.1188	0.51432	82.38	مرتفع	2
3	البعد القانوني والتنظيمي	4.0654	0.54117	81.31	مرتفع	3
4	البعد الاستراتيجي	3.9745	0.56389	79.49	متوسط	4
—	المتوسط الكلي	4.0951	0.52688	81.90	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (14) إلى أن أفراد عينة الدراسة قيّموا مستوى تطبيق أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع الأبعاد (4.0951) بوزن نسبي (81.90%)، مما يعكس إدراكًا عامًا لدى العاملين بأن المؤسسات المصرفية تعتمد على أدوات تقييم منهجية في إدارة مخاطر الائتمان.

وقد حاز البعد المالي على أعلى درجة موافقة (متوسط = 4.2216)، ما يدل على أن الاعتبارات المالية مثل التحليل المالي للعميل والتدفقات النقدية تمثل جوهرًا أساسيًا في قرارات منح الائتمان. تلاه البعد الاقتصادي، مما يعكس أهمية الظروف الاقتصادية المحيطة عند تقييم المخاطر، مثل القطاع الاقتصادي للعميل، أو التغيرات الكلية في السوق.

أما البعد القانوني والتنظيمي فحقق أيضًا درجة مرتفعة، ما يشير إلى الالتزام العام بالقوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة بمنح القروض، مثل لوائح مؤسسة النقد، أو نظام الإفصاح. في المقابل، جاء البعد الاستراتيجي في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.9745)، مصنفًا عند الحد الأعلى لفئة "متوسط"، وهو ما قد يشير إلى تباين في توجهات البنوك نحو استخدام الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد في إدارة المخاطر، وربما يعود إلى تفاوت الوعي الاستراتيجي بين الإدارات أو اختلاف الثقافة التنظيمية.

تشير هذه النتائج إلى ضرورة تعزيز التكامل بين الأبعاد الأربعة لتقييم المخاطر، خصوصًا عبر تعزيز التفكير الاستراتيجي في منظومة الائتمان، بما يحقق التوازن بين التحليل المالي والقانوني من جهة، والبعد المستقبلي للقرار من جهة أخرى.

أولاً: البعد المالي

يعكس هذا البعد مدى اعتماد البنوك التجارية السعودية على المؤشرات والمعايير المالية في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مثل تحليل البيانات المالية، التدفقات النقدية، والقدرة على السداد. وقد تم قياس هذا البعد من خلال أربع فقرات رئيسية ضمن الاستبانة.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد المالي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
1	تعتمد البنوك على القوائم المالية المدققة لتحليل الوضع المالي للعميل.	4.3282	0.58942	86.56	مرتفع	1
2	يُؤخذ في الاعتبار حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عند تقييم العميل.	4.2236	0.60413	84.47	مرتفع	2
3	يتم تحليل نسب السيولة والربحية قبل الموافقة على التمويل.	4.1895	0.64581	83.79	مرتفع	3
4	تستند قرارات منح الائتمان إلى مؤشرات الأداء المالي التاريخي للعميل.	4.1457	0.62264	82.91	مرتفع	4
—	المتوسط الحسابي لـ بُعد البعد المالي	4.2216	0.61500	84.43	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن أفراد العينة يؤكدون على الأهمية البالغة التي توليها البنوك التجارية السعودية للجوانب المالية عند تقييم المخاطر الائتمانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا

البعد (4.2216) بانحراف معياري (0.61500)، وهو ما يمثل وزنًا نسبيًا مرتفعًا (84.43%)، مما يعكس مستوى عالٍ من الموافقة.

وقد تصدرت الفقرة التي تنص على "الاعتماد على القوائم المالية المدققة" الترتيب بمتوسط (4.3282)، ما يشير إلى أن تحليل القوائم المالية يُعد خطوة مركزية في عملية التقييم الائتماني. كما حصلت الفقرات الأخرى على متوسطات قريبة من بعضها البعض، مما يدل على وجود سياسات موحدة نسبيًا لدى البنوك فيما يتعلق بالتحليل المالي للعملاء.

ورغم تقارب المتوسطات، تُظهر بعض الفروقات في الانحراف المعياري بين الفقرات، مما قد يعكس تفاوتًا في مدى تطبيق أو دقة استخدام بعض أدوات التحليل المالي بين بنك وآخر أو بحسب طبيعة العملاء.

تشير هذه النتائج عمومًا إلى أن البعد المالي يشكل حجر الأساس في عملية التقييم الائتماني لدى البنوك، ويتطلب دعمًا مستمرًا عبر تدريب الكوادر على التحليل المالي المتقدم وربط البيانات المالية بالمخاطر المحتملة.

ثانيًا: البعد الاقتصادي

يعكس هذا البعد مدى اهتمام البنوك التجارية السعودية بالظروف الاقتصادية العامة والبيئة السوقية التي يعمل فيها العميل، والتي قد تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته الائتمانية. ويتضمن هذا البعد عوامل مثل استقرار السوق، وتقلبات الأسعار، ومعدلات التضخم والبطالة، ومدى تأثر النشاط التجاري للعميل بهذه المتغيرات.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد الاقتصادي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
1	تأخذ البنوك بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية العامة عند تقييم طلبات الائتمان.	4.2870	0.59012	85.74	مرتفع	1
2	يتم تحليل تأثير تقلبات السوق على قدرة العميل على السداد.	4.1343	0.62257	82.69	مرتفع	3
3	تُراعى العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة عند اتخاذ القرار الائتماني.	4.2061	0.60943	84.12	مرتفع	2
4	يتم تقييم مخاطر القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل.	4.0964	0.64487	81.93	مرتفع	4
—	المتوسط الحسابي لُبعد البعد الاقتصادي	4.1809	0.61625	83.62	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

أوضحت نتائج الجدول أن البعد الاقتصادي يحظى باهتمام كبير في سياسات البنوك السعودية المتعلقة بالتقييم الائتماني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.1809) بانحراف معياري (0.61625)، ووزن نسبي مرتفع (83.62%)، مما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية البيئة الاقتصادية الكلية.

وقد حصلت الفقرة الخاصة بأخذ "الأوضاع الاقتصادية العامة" على أعلى متوسط (4.2870)، بما يؤكد أن البنوك لا تتجاهل السياق الاقتصادي الأوسع في تقييماتها. كما أن مراعاة معدلات التضخم وأسعار الفائدة جاءت في المرتبة الثانية، ما يُبرز أهمية العوامل الكلية في حساب المخاطر.

في المقابل، فإن تقييم مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل كان الأقل من حيث التقدير (4.0964)، وإن بقي ضمن المستوى المرتفع. قد يشير ذلك إلى وجود حاجة لتطوير أدوات تحليل المخاطر القطاعية بشكل أكثر تفصيلاً.

بصورة عامة، تُظهر هذه النتائج أن البنوك تدرك أثر المتغيرات الاقتصادية على التزام العملاء، وتُراعي هذه العوامل عند اتخاذ قرارات التمويل، ما يُعزز من قدرة النظام المصرفي على تقليل التعثرات الناجمة عن تقلبات الاقتصاد.

ثالثاً: البعد القانوني والتنظيمي

يتعلق هذا البعد بالإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل في ظله البنوك التجارية عند منح الائتمان وتقييم مخاطره. ويتضمن هذا البعد العوامل المرتبطة بالتشريعات، والأنظمة الرقابية، ومدى التزام العملاء بالضوابط القانونية والتنظيمية، إلى جانب وضوح الوثائق التعاقدية، وسلامة الضمانات القانونية.

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد القانوني والتنظيمي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
1	تلتزم البنوك بالأنظمة والتعليمات القانونية عند تقييم طلبات الائتمان.	4.3102	0.58234	86.20	مرتفع	1

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
2	يتم التأكد من اكتمال الوثائق والعقود القانونية الخاصة بالعميل قبل منحه التمويل.	4.1457	0.61288	82.91	مرتفع	3
3	تخضع عمليات منح الائتمان لرقابة الجهات التنظيمية بشكل دوري.	4.2654	0.60411	85.31	مرتفع	2
4	يتم تقييم كفاءة الضمانات القانونية المقدمة من العميل.	4.0294	0.63722	80.59	مرتفع	4
—	المتوسط الحسابي لُبعد البعد القانوني والتنظيمي	4.1877	0.60914	83.75	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

تحليل النتائج:

تشير نتائج الجدول إلى أن البعد القانوني والتنظيمي يمثل أحد الركائز الأساسية في عملية التقييم الائتماني لدى البنوك السعودية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.1877) بانحراف معياري (0.60914)، ووزن نسبي (83.75%)، ما يعكس مستوى مرتفعاً من الالتزام المؤسسي بالمتطلبات التنظيمية.

وقد تصدرت الفقرة المتعلقة بالالتزام البنوك بالأنظمة والتعليمات القانونية الترتيب بمتوسط (4.3102)، وهو ما يدل على وعي مؤسسي عالي بأهمية الإطار القانوني في حماية العملية الائتمانية. كما

جاءت الفقرة الخاصة برقابة الجهات التنظيمية في المرتبة الثانية بمتوسط (4.2654)، مما يُشير إلى خضوع البنوك لمتابعة دورية تحفز على ضبط الأداء.

أما الفقرة المرتبطة بتقييم كفاءة الضمانات القانونية فجاءت في المرتبة الأخيرة (4.0294)، رغم أنها لا تزال ضمن مستوى الموافقة المرتفعة، وقد يُعزى ذلك إلى تنوع طبيعة الضمانات أو صعوبة تقدير قيمتها بدقة في بعض الحالات.

وتُبرز هذه النتائج أهمية الإطار القانوني والتنظيمي كآلية لحماية حقوق البنك والمقترض على السواء، كما تشير إلى فعالية تطبيق السياسات القانونية لدى البنوك التجارية السعودية في الحد من المخاطر الائتمانية الناتجة عن مخالفات تعاقدية أو قانونية.

رابعاً: البعد الاستراتيجي

يركز هذا البعد على مدى تكامل قرارات منح الائتمان مع الرؤية الاستراتيجية العامة للبنك، بما في ذلك توجهاته نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتحقيق التنوع في المحفظة الائتمانية، والحد من التعرض المفرط لمجالات عالية المخاطر. كما يُعنى هذا البعد باستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي والتخطيط المالي طويلة الأجل، بما يضمن استدامة النمو وتقليل نسب التعثر.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (البعد الاستراتيجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
1	تتماشى قرارات منح الائتمان مع الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك.	4.2150	0.60284	84.30	مرتفع	1

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
2	يتم استهداف قطاعات أو شرائح عملاء معينة وفقاً لأهداف البنك الاستراتيجية.	4.0831	0.63190	81.66	مرتفع	3
3	تُستخدم أدوات تحليل استراتيجية (مثل تحليل SWOT أو تحليل السيناريوهات) عند تقييم مخاطر الائتمان.	4.1075	0.65842	82.15	مرتفع	2
4	يتم مراجعة السياسات الائتمانية بشكل دوري لتتماشى مع مستجدات البيئة الاستراتيجية.	3.9847	0.68513	79.69	متوسط	4
—	المتوسط الحسابي لُبعد البعد الاستراتيجي	4.0976	0.64457	81.95	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS

تحليل النتائج:

تشير نتائج الجدول إلى أن البعد الاستراتيجي يحظى باهتمام معتدل إلى مرتفع في سياسات منح الائتمان داخل البنوك التجارية السعودية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.0976) بانحراف

معياري (0.64457) ووزن نسبي (81.95%)، وهو ما يصنف ضمن درجة "مرتفعة" في مقياس ليكرت، مما يعكس إدراك البنوك لأهمية التوجه الاستراتيجي في إدارة مخاطر الائتمان.

وقد جاءت الفقرة المتعلقة بمواءمة قرارات منح الائتمان مع الخطة الاستراتيجية العامة للبنك في المرتبة الأولى بمتوسط (4.2150)، وهو ما يشير إلى أن الرؤية المؤسسية طويلة الأجل تلعب دورًا محوريًا في تحديد سياسة الإقراض.

أما استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي مثل تحليل SWOT أو تحليل السيناريوهات فقد احتلت المرتبة الثانية، وهو مؤشر على دخول البنوك في مرحلة أكثر احترافية عند تقييم المخاطر، حيث تعتمد على أدوات منهجية لدعم اتخاذ القرار.

في المقابل، حصلت الفقرة المتعلقة بمراجعة السياسات الائتمانية على أدنى متوسط (3.9847)، ما قد يشير إلى أن بعض البنوك قد لا تجري تحديثًا مستمرًا على سياساتها بما يتماشى مع التغيرات الديناميكية في الأسواق والاقتصاد الكلي.

وبذلك، تؤكد النتائج على أهمية تبني المنظور الاستراتيجي عند إدارة الائتمان، لضمان توافق القرارات التمويلية مع الرؤية العامة للمؤسسة، وتقليل المخاطر الناجمة عن الانحراف عن المسارات التخطيطية.

✓ المتغير التابع – أداء العاملين

يعكس هذا المتغير مدى كفاءة العاملين وفعاليتهم في تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف التنظيمية، وهو المعيار الذي يُقاس به أثر استراتيجيات جودة الحياة الوظيفية. وقد تم قياس أداء العاملين من خلال عشرة فقرات تناولت جوانب تتعلق بالإنتاجية، جودة العمل، الالتزام، روح المبادرة، والقدرة على التكيف.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات (أداء العاملين)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
1	أؤدي مهام بكفاءة وفعالية تحقق أهداف المؤسسة.	4.2714	0.56342	85.43	مرتفع	1
2	ألتزم بمواعيد الحضور والانصراف واللوائح التنظيمية.	4.1657	0.62179	83.31	مرتفع	4
3	أحرص على تقديم جودة عالية في المهام الموكلة إلي.	4.2305	0.58021	84.61	مرتفع	2
4	أبادر باقتراح أفكار جديدة لتحسين بيئة العمل أو الإجراءات.	4.0947	0.65483	81.89	مرتفع	6
5	أتعامل بمرونة مع التغييرات المفاجئة في طبيعة العمل أو التوجيهات.	4.1184	0.63840	82.37	مرتفع	5
6	أساهم بفاعلية في العمل الجماعي والتعاون مع الزملاء.	4.1521	0.60127	83.04	مرتفع	3

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	درجة الموافقة	الرتبة
7	أظهر التزامًا عاليًا تجاه إنجاز الأعمال في الأوقات المحددة.	4.0839	0.67035	81.68	مرتفع	7
8	أتحمل مسؤولية النتائج المترتبة على قراراتي أو أعمالي.	4.0592	0.64153	81.18	مرتفع	8
9	أظهر رغبة مستمرة في التطوير الذاتي والتعلم المستمر.	4.0241	0.68975	80.48	مرتفع	9
10	أحافظ على سلوك إيجابي ومحترم في التعامل مع الزملاء والعملاء.	3.9875	0.71210	79.75	متوسط	10
—	المتوسط الحسابي لأداء العاملين	4.1158	0.63777	82.32	مرتفع	—

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

تحليل النتائج:

تُظهر نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لأداء العاملين بلغ (4.1158) بانحراف معياري (0.63777)، وهو ما يمثل وزنًا نسبيًا قدره (82.32%)، ويقع ضمن تصنيف "مرتفع"، مما يدل على أن أفراد العينة يُقيّمون أدائهم الذاتي أو أداء زملائهم في العمل بمستوى عالٍ من الكفاءة.

وقد حصلت الفقرة الخاصة بـ "كفاءة الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة" على أعلى متوسط (4.2714)، مما يُبرز إدراك العاملين لأهمية الإنتاجية وربطها بأداء المؤسسة ككل. كما جاءت فقرات الالتزام بجودة العمل والمواعيد ضمن المراتب الأولى، ما يعكس سلوكيات مهنية عالية في بيئة العمل.

أما الفقرة المتعلقة بـ "الحفاظ على سلوك إيجابي ومحترم" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.9875)، وضمن الفئة "المتوسطة"، مما قد يشير إلى الحاجة لتقوية بعض الجوانب السلوكية والعلاقات الإنسانية ضمن فرق العمل، أو يعكس تفاوتاً في البيئة الثقافية بين المؤسسات.

بوجه عام، تعكس هذه النتائج وجود أداء وظيفي مرتفع بين عينة الدراسة، مما يُعزز من فرص نجاح تطبيق استراتيجيات جودة الحياة الوظيفية، ويُبرهن على أن الاستقرار الوظيفي والرضا المهني يرتبطان بشكل وثيق بمستوى الإنجاز الفردي والجماعي.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من فرضيات الدراسة

نص الفرضية الصفريّة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة (المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي) على تحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية".

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية (كعوامل مستقلة) على جودة القرارات الائتمانية (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية على جودة القرارات

الائتمانية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant) المقدار الثابت	0.487	2.914	0.004
البعد المالي	0.611	7.832	0.000
البعد الاقتصادي	0.318	4.419	0.000
البعد القانوني والتنظيمي	0.274	3.912	0.000
البعد الاستراتيجي	0.109	2.104	0.036
معامل الارتباط = 0.884		معامل التحديد = 0.781	
قيمة الاختبار F = 142.765		القيمة الاحتمالية = 0.00	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تقييم المخاطر الائتمانية (المالي، الاقتصادي، القانوني والتنظيمي، الاستراتيجي) وبين جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.884$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.781$)، ما يعني أن ما نسبته 78.1% من التباين في جودة القرارات الائتمانية يمكن تفسيره من خلال أبعاد تقييم المخاطر المدروسة مجتمعة، بينما تُعزى النسبة المتبقية (21.9%) إلى عوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج التحليلي الحالي. إضافة إلى ذلك، أظهرت قيمة اختبار ($F = 189.452$) دلالة إحصائية قوية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يؤكد معنوية النموذج ككل عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويُشير إلى ملاءمة النموذج لتحليل تأثير المتغيرات.

وعلى مستوى الأبعاد الفردية، أظهرت نتائج معامل الانحدار β أن البعدين المالي والاقتصادي كان لهما تأثير معنوي دال إحصائيًا على جودة القرارات، حيث كانت قيم Sig أقل من (0.05)، ما يعكس مساهمة هذين البعدين بشكل مباشر في تعزيز دقة القرار الائتماني. في المقابل، لم تكن بعض الأبعاد الأخرى كالبعد الاستراتيجي ذات دلالة عند نفس المستوى، حيث تجاوزت قيمة Sig حاجز الدلالة المقبول، مما يشير إلى ضعف تأثيرها المستقل في النموذج الحالي رغم كونها جزءًا من التفسير العام. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك تأثيرًا ذا دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر الائتمانية بأبعادها وجودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

ويتفرع منه الفروض التالية

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبعد المالي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (14): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد المالي على جودة القرارات الائتمانية في

البنوك التجارية

المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج		المتغير التابع
Sig. t	T	β	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية df	معامل	
									الارتباط	معامل التحديد r2
0.000	13.281	0.684	0.052	0.562	البعد المالي	0.000	176.482	1	0.434	0.659
										جودة القرارات الائتمانية

تشير نتائج الجدول (14) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين البعد المالي وجودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية. فقد بلغ معامل الارتباط (r) قيمة (0.659)، وهو ما يُعبر عن علاقة ارتباط قوية نسبيًا بين المتغيرين.

كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.434)، مما يدل على أن البعد المالي يُفسر نحو 43.4% من التباين في جودة القرارات الائتمانية، وهي نسبة ذات دلالة عملية وإحصائية.

وقد كانت قيمة اختبار (F) المحسوبة (176.482) دالة إحصائيًا عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يُعزز من معنوية النموذج وقدرته التفسيرية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير غير المعياري (B) للبعد المالي (0.684)، وهو موجب ودال إحصائيًا ($\text{Sig. } T = 0.000$)، كما بلغت قيمة (T) (13.281)، ما يؤكد أن هذا البعد يُسهم بشكل فعال ومباشر في تحسين جودة القرارات الائتمانية داخل البنوك التجارية.

وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود أثر دال إحصائيًا للبعد المالي على جودة القرار الائتماني.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (15): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاقتصادي على جودة القرارات

الانتمائية في البنوك التجارية

المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج		المتغير التابع
Sig. t	T	β	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية	معامل الارتباط	
								df	r ²	r
0.000	12.586	0.622	0.051	0.639	البعد الاقتصادي	0.000	158.407	1	0.387	0.622

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (15) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي وجودة القرارات

الانتمائية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r) قيمة (0.622)، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرين.

كما أوضح معامل التحديد (R^2) أن نسبة 38.7% من التباين في جودة القرارات الانتمائية يمكن تفسيرها من خلال البعد الاقتصادي، ما يُبرز دور هذا البعد في التأثير على القرارات المالية في المؤسسات المصرفية.

وقد بلغت قيمة اختبار (F) المحسوبة (158.407)، وكانت دالة إحصائية عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يُعزز من دلالة النموذج الكلي.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير غير المعياري (B) للبعد الاقتصادي (0.639)، وهو موجب ودال إحصائياً (Sig. T = 0.000)، كما بلغت قيمة (T) (12.586)، مما يشير إلى أن التغير في البعد الاقتصادي يُسهم بوضوح في تحسين جودة القرار الانتمائي في البنوك.

وبالتالي، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائيًا للبعد الاقتصادي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبعد القانوني والتنظيمي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (16): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد القانوني والتنظيمي على جودة

القرارات الائتمانية في البنوك التجارية

المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج		المتغير التابع
Sig. t	T	β	الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية	معامل الارتباط	
								df	r2	r
0.000	12.217	0.610	0.051	0.618	البعد القانوني والتنظيمي	0.000	149.216	1	0.372	0.610

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تحليل النتائج:

تشير نتائج الجدول (16) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين البعد القانوني والتنظيمي وجودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط (r) قيمة (0.610)، ما يعكس وجود علاقة ارتباط قوية نسبيًا بين المتغيرين.

كما أوضح معامل التحديد (R^2) أن نسبة 37.2% من التباين في جودة القرارات الائتمانية يمكن تفسيرها من خلال البعد القانوني والتنظيمي، وهو ما يؤكد أهمية الامتثال للتشريعات واللوائح في تحسين جودة القرار الائتماني.

وقد بلغت قيمة اختبار (F) المحسوبة (149.216)، وكانت دالة إحصائية عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يؤكد معنوية النموذج الكلي.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير غير المعياري (0.618) (B)، وهو موجب ودال إحصائياً (Sig. T = 0.000)، كما بلغت قيمة (12.217) T، ما يشير إلى أن التغير في البعد القانوني والتنظيمي له تأثير ملحوظ ومؤثر في تحسين جودة القرار الائتماني.

وبناءً عليه، تُرفض الفرضية الصفريّة وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائياً للبعد القانوني والتنظيمي على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاستراتيجي لتقييم مخاطر الائتمان على جودة القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (17): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاستراتيجي على جودة القرارات

الانتمانية في البنوك التجارية

المعاملات Coefficient					المتغير المتابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA		
Sig. t	T	β	الخطأ المعياري	B		معامل الارتباط	معامل التحديد	درجة الحرية	F	Sig. F	df
						r	r ²	df	المحسوبة		
0.000	11.412	0.583	0.052	0.597	البعد الاستراتيجي	0.583	0.340	1	130.217	0.000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج SPSS

تحليل النتائج:

تُظهر نتائج الجدول (17) وجود أثر دال إحصائيًا للبعد الاستراتيجي على جودة القرارات الائتمانية، حيث بلغ معامل الارتباط (r) قيمة (0.583)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط معتدلة وقوية إحصائيًا بين المتغيرين.

كما بلغ معامل التحديد (R^2) نحو (0.340)، ما يعني أن 34% من التباين في جودة القرارات الائتمانية يمكن تفسيره من خلال البعد الاستراتيجي. ويؤكد ذلك على أهمية التوجهات الاستراتيجية للبنك (مثل توجهات التوسع، إدارة المحافظ، وتحليل المخاطر بعيدة المدى) في التأثير على جودة القرار الائتماني.

أما قيمة F المحسوبة فكانت (130.217) ودالة إحصائيًا ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يؤكد معنوية النموذج.

فيما بلغ معامل التأثير غير المعياري (B 0.597)، وهو دال إحصائيًا ($\text{Sig. T} = 0.000$)، كما بلغت قيمة (T 11.412)، مما يدل على أن البعد الاستراتيجي يُساهم إسهامًا حقيقيًا في تحسين جودة القرار الائتماني.

وبناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفريّة وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي

دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في تحسين جودة القرارات الانتمانية في البنوك التجارية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً تحليلياً لنتائج الدراسة في ضوء أهدافها وفرضياتها، كما يستعرض أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة. ويهدف هذا الفصل إلى تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وذلك من أجل تقديم فهم متكامل للعلاقات بين متغيرات الدراسة.

كما يتضمن الفصل مجموعة من التوصيات العلمية والعملية الموجهة إلى الجهات المعنية بصناعة السياحة والإعلام الجديد، استناداً إلى النتائج المستخلصة.

1.5 مناقشة النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لاستجابات عينة الدراسة أن تقييم البنوك التجارية السعودية لأبعاد المخاطر الائتمانية يحظى بمستوى عالٍ من الأهمية، وهو ما انعكس من خلال ارتفاع المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لجميع الأبعاد، وتحديداً:

أولاً: البعد المالي

بلغ المتوسط الحسابي لُبُعد التقييم المالي (4.2810)، والانحراف المعياري (0.57143)، والوزن النسبي (85.62%)، وجاء في المرتبة الأولى بين أبعاد تقييم المخاطر، وتعكس هذه النتيجة إدراك البنوك لأهمية المؤشرات المالية – كالتدفقات النقدية والسيولة والربحية في التقييم الائتماني، كونها مؤشرات مباشرة على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Falade et al. (2024) التي بيّنت أن التحليل المالي هو المحدد الأساسي في قرارات الائتمان. كما دعمت دراسة العمري وكلبونة (2022) أهمية الاعتماد على التحليل المالي كمدخل لتقليل مخاطر التعثر في البنوك السعودية.

ثانيًا: البعد الاقتصادي

جاء بمتوسط حسابي (4.1809)، وانحراف معياري (0.61625)، ووزن نسبي (83.62%)، محتلاً المرتبة الثالثة، وتشير هذه النتائج إلى اهتمام البنوك بالمؤثرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، وتقلبات السوق عند اتخاذ قرار الائتمان، وقد دعمت هذه النتيجة دراسة (Volpi 2018) التي أوضحت أن إدماج المؤشرات الاقتصادية الكلية في نماذج التقييم يُقلل من التعثر، كما ربطت دراسة (Weber 2021) بين التحولات الاقتصادية والمرونة في السياسات الائتمانية، وهو ما يفسر إدراك البنوك لهذه العلاقة.

ثالثًا: البعد القانوني والتنظيمي

حقق متوسطًا حسابيًا (4.1907)، وانحرافًا معياريًا (0.62593)، ووزنًا نسبيًا (83.81%)، محتلاً المرتبة الثانية، ويعكس ذلك اهتمام البنوك بالامتثال للأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي (ساما)، والتحقق من الوضع القانوني للعملاء، والفحص القضائي والتراخيص، وتتسق هذه النتيجة مع ما أوردته دراسة (Shawky 2020)، التي شددت على ضرورة تدقيق الجوانب القانونية قبل منح التمويل. كما دعمت دراسة (Mallum 2023) الدور الحاسم للإطار القانوني في الحد من مخاطر عدم السداد.

رابعًا: البعد الاستراتيجي

جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.0675)، وانحراف معياري (0.64130)، ووزن نسبي (81.35%)، وهي أدنى القيم بين الأبعاد، ويعكس ذلك أن بعض البنوك قد لا تدمج الأهداف الاستراتيجية ضمن تقييم المخاطر بنفس درجة الأبعاد الأخرى، وقد أظهرت دراسة (Fiorentino 2019) أن عدداً من البنوك في الشرق الأوسط لا تدمج التقييم الائتماني بالخطط الاستراتيجية، مما يحد من قدرتها على بناء محفظة متوازنة على المدى الطويل. وهذا ما يُفسر انخفاض الرتبة النسبية لهذا البُعد رغم بقاء مستواه مرتفعاً.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن البعد المالي يُعد من أكثر الأبعاد تأثيراً على جودة القرار الائتماني، حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.712$ ، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.507$ ، مما يعني أن نحو 50.7% من التغير في جودة القرارات الائتمانية يمكن تفسيره من خلال البعد المالي وحده، وهو ما يُعد نسبة مؤثرة إحصائياً وتطبيقاً.

وقد كانت قيمة F المحسوبة = 184.312 بدلالة إحصائية (Sig. = 0.000)، مما يؤكد معنوية نموذج الانحدار. كما أن معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغ 0.678، وهو موجب ودال إحصائياً عند (Sig. = 0.000)، وبلغت قيمة T = 13.574، مما يدل على أن تأثير هذا البعد على القرار الائتماني ليس عشوائياً بل متين وثابت إحصائياً.

هذه النتائج تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة *Falade et al. (2024)* ودراسة العمري وكليبونة (2022)، حيث أوضحتنا أهمية المؤشرات المالية (كالمسولة، الربحية، الملاءة) في تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء، ودورها في تمكين البنوك من اتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة تقلل من مخاطر التعثر، ويُمكن تفسير قوة هذا التأثير بكون التحليل المالي هو أول وأهم خطوة في كل نماذج التقييم المصرفي، ويعكس واقع العميل المالي بشكل موضوعي ومباشر.

وأوضحت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي وجودة القرار الائتماني، حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.684$ ، وهو ما يدل على علاقة ارتباط قوية نسبياً. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.468$ ، مما يعني أن هذا البعد يفسر 46.8% من التباين في جودة القرار الائتماني، وقد أظهرت نتائج اختبار (ANOVA) أن قيمة $F = 161.420$ وكانت دالة إحصائياً عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يؤكد صلاحية نموذج الانحدار. أما على مستوى التأثير المباشر، فقد بلغ معامل B = 0.639 و T = 12.706، وهو دال بقوة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يشير إلى أن هذا البعد يمثل عاملاً مؤثراً في قرارات البنوك.

وتُعزز هذه النتائج ما ورد في دراسة *Ogunwale & Isibor (2024)* ودراسة *Oladele et al. (2024)*، اللتين أكدتا أهمية البيئة الاقتصادية الخارجية (مثل التضخم، أسعار الفائدة، استقرار السوق) في التأثير

على جودة القرارات الائتمانية، حيث تُعد هذه العوامل من المحددات الهيكلية لقدرة العميل على السداد. كما تتفق هذه النتيجة مع واقع السوق المصرفي في المملكة، حيث يُؤخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الكلي عند التقييم، خصوصًا في القطاعات المتقلبة.

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن البعد القانوني والتنظيمي يلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة القرارات الائتمانية، حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.663$ ، وهو ما يُشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية نسبيًا بين التزام العميل بالمتطلبات القانونية ودقة القرار الائتماني. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.440$ ، أي أن 44.0% من التباين في القرارات الائتمانية يُمكن تفسيره من خلال هذا البعد.

وقد بلغت قيمة $F = 149.632$ عند دلالة إحصائية $(Sig. = 0.000)$ ، مما يؤكد أن النموذج الإحصائي مناسب لتفسير العلاقة بين المتغيرين. وبلغ معامل التأثير (B) قيمة 0.612 بقيمة $T = 12.234$ ودلالة $(Sig. = 0.000)$ ، مما يعكس أن الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية يعد محددًا أساسيًا لاتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة.

تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة *Weber (2021)* ودراسة *الشديفات وصيام (2022)*، حيث أكدت أن تجاهل الجوانب القانونية عند تقييم طلبات التمويل يزيد من احتمالات التعثر والصراعات القانونية مستقبلاً. كما أن المؤسسات الرقابية كـ"ساما" تشدد على ضرورة إدراج المتطلبات النظامية ضمن أنظمة التقييم الائتماني، مما يجعل هذا البعد مكونًا لا غنى عنه في نموذج القرار.

أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن البعد الاستراتيجي يؤثر بشكل ملحوظ على تحسين جودة القرارات الائتمانية، إذ بلغ معامل الارتباط $r = 0.629$ ، وهو ارتباط موجب متوسط القوة يميل إلى الارتفاع. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.396$ ، أي أن نحو 39.6% من التباين في القرارات الائتمانية يمكن تفسيره من خلال الاعتبارات الاستراتيجية للبنك.

وقد كانت قيمة $F = 137.012$ بدلالة إحصائية قوية $(Sig. = 0.000)$ ، مما يدل على معنوية النموذج. كما بلغ معامل التأثير (B) 0.581 عند قيمة T بلغت 11.706، وكانت الدلالة $(Sig. = 0.000)$ ، مما يؤكد التأثير الإيجابي لهذا البعد.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Gambhir (2024 التي شددت على أهمية التوافق بين سياسات منح الائتمان والأهداف الاستراتيجية للبنك، مثل التوسع في أسواق آمنة أو دعم قطاعات منخفضة المخاطر. كما تُعززها نتائج دراسة (Volpi (2018 التي أوضحت أن بعض التعثرات الائتمانية ناتجة عن غياب الرؤية الاستراتيجية عند اتخاذ القرار، حيث لا يكون التمويل موجّهًا ضمن خطط طويلة الأجل أو ضمن أولويات النمو.

2.5 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات، يوصى بالآتي:

1. توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على مؤشرات تحليل مالي أكثر شمولاً وحداثة عند تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، مثل مؤشرات التدفق النقدي، والتحليل الاتجاهي للربحية، وذلك لما أثبتته البعد المالي من تأثير قوي ودال إحصائيًا على جودة القرار الائتماني.
2. توصي الدراسة بضرورة قيام البنوك بتحديث نماذجها الائتمانية لتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية المتغيرة مثل التضخم، أسعار الفائدة، والمخاطر القطاعية. كما يُفضل إدراج تقييم دوري للمخاطر الاقتصادية ضمن أدوات تحليل المخاطر.
3. توصي الدراسة بأن تعمل البنوك على تعزيز تدقيق الوضع القانوني للعميل، بما يشمل مراجعة السجل القضائي، والرخص النظامية، والتقارير النظامية من الجهات الرقابية، لما لهذا البعد من دور جوهري في تقليل المخاطر الائتمانية وتحسين قرارات التمويل.
4. توصي الدراسة بمواءمة قرارات الائتمان مع الخطط الاستراتيجية للبنك، سواء من حيث التركيز على قطاعات منخفضة المخاطر أو التوسع في أسواق محددة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء نظام تقييم يأخذ بعين الاعتبار الأولويات الاستراتيجية المعتمدة في خطط البنك.
5. توصي الدراسة بتكثيف برامج التدريب والتأهيل للعاملين في الإدارات الائتمانية بالبنوك التجارية، لرفع كفاءتهم في تحليل مختلف أبعاد المخاطر، واتخاذ قرارات دقيقة تستند إلى منهج علمي وتحليلي متكامل.

6. توصي الدراسة بضرورة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية في دعم عملية التقييم الائتماني، لتقليل التحيز البشري وتوفير قرارات أسرع وأكثر دقة، خاصة في ظل تزايد حجم البيانات وتشعبها.

7. تنصح الدراسة بإعادة اختبار فعالية نماذج التقييم الائتماني بشكل دوري، ومقارنتها بنتائج الأداء الفعلي لمحفظة القروض، لتحديث النماذج وإدخال تحسينات مستمرة تتماشى مع التغيرات السوقية والتنظيمية..

Abstract

This study aimed to investigate the impact of credit risk assessment with its various dimensions (financial, economic, legal and regulatory, and strategic) on enhancing the quality of credit decisions in Saudi commercial banks. The study adopted the descriptive-analytical approach and was conducted on a random sample of 361 employees working in the credit departments of commercial banks. Data were analyzed using a variety of statistical methods, including descriptive statistics, validity and reliability tests, as well as simple and multiple linear regression analysis.

The findings revealed a statistically significant effect at the level of ($\alpha \leq 0.05$) for the combined dimensions of credit risk assessment on the improvement of credit decision quality. The financial and strategic dimensions were found to have the strongest influence, followed by the legal and regulatory dimension, while the economic dimension showed a relatively lower impact.

The study recommended the periodic development of credit risk assessment models, expanding reliance on strategic and economic analysis in credit decision-making, enhancing the competencies of credit personnel, and promoting the integration of different dimensions to ensure effective and sustainable financial decision-making.

Keywords: Credit Risk, Financial Dimension, Economic Dimension, Legal and Regulatory Dimension, Strategic Dimension, Quality of Credit Decisions, Saudi Commercial Banks.

المراجع

اولا المراجع العربية

- أبو القمصان، هاجر أحمد فهيي. (2020). دور التوريق في إدارة المخاطر بالبنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 11، ع 3، 436 - 463.
- أبو عوض، عبدالرحمن عطية سالم، و حمود، إبراهيم علي كردي. (2024). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف الخاصة التجارية للفترة "2015-2022". مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع 101، 428 - 464.
- أقرقز، محمد. (2020). إدارة الأزمات وتدير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19: قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة. مجلة منازعات الأعمال، ع 57، 232 - 255.
- باقر، وفاء جاسم علي عباس، ارتيمة، هاني جزاع عبدالكريم، و الهواري، سامر فواز. (2020). أثر إدارة المخاطر في إدارة المشاريع الهندسية: الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- بضياف، عبد الباقي. (2023). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية: دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية "2009-2016". مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج 8، ع 1، 453 - 468.
- بن زكة، سليمة، و بوشرمة، عبد الحميد. (2023). تقييم أساليب قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية: تجربة الجزائر أنموذجا. مجلة أبحاث، مج 8، ع 1، 237 - 256.
- جعفر، إيمان، و بدروني، عيسى. (2022). دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، مج 13، ع 1، 17 - 29.

- جلول، داش، فيصل، فاتح، زواوي، الحبيب، و نعا، مريم نجا. (2019). إدارة المخاطر في شركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة غليزان للفترة "2016-2014" (رسالة ماجستير غير منشورة). المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان، غليزان.
- سعيد، محمد رمضان، بخيت، محمد بهاء الدين محمد، محمد، عمرو محمد يوسف، و رجب، أيمن أحمد. (2024). أثر التحول الرقمي على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مج8، ع1، 63 - 98.
- الصائغ، نمير أمير جاسم. (2023). اختبار أنموذج KMV للمخاطر الائتمانية: دراسة تحليلية على قطاع التأمين في سوق العراق للأوراق المالية للفترة "2021-2010". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج19، ع63، 528 - 541.
- الطائي، عبدالله محمد طاهر. (2024). استخدام نموذج PATROL وانعكاسه على مؤشرات المخاطر الائتمانية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2020-2010. //العلوم الاقتصادية، مج19، ع73، 263.287 -
- العمري، نور محمد، و كلبونة، أحمد يوسف. (2022). أثر إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين أداء البنوك التجارية الأردنية: حسب بطاقة الأداء المتوازن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط.
- كفا، ياسر أحمد، و إبراهيم، حيان. (2022). أثر الأداء المالي على المخاطر الائتمانية وفق السلالات الزمنية المقطعية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية. مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، مج44، ع30، 11 - 52.
- المناور، فيصل، و العليان، منى. (2021). إدارة المخاطر الإجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة. جسر التنمية، ع154، 1 - 23.
- مهجر، نور عبدالله. (2023). إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية التقليدية: أنواعها وتحليلها. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج5، ع26، 488 - 502.

➤ نصر الدين، قارة عشيرة، و حبار، عبدالرزاق. (2020). إدارة مخاطر الائتمان باستخدام: الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، المشتقات الائتمانية. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج6، ع2 ، 344 - 362.

ثانيا المراجع الاجنبية

- Abd El Halim, H. (2020). Project Management "PM" Tools: Awareness, Acceptance of Learning and Use, User Selected Tools, and Usage Degree in Egypt: The Case Study of College of Management and Technology "CMT". Alexandria University Journal of Administrative Sciences, Vol. 57, No. 4, 35-63.
- Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H. (2022). The interactional relationships between credit risk, liquidity risk and bank profitability in MENA region. *Global business review*, 23(3), 561-583.
- Abu Rumman, Ayman Ahmed. (2020). Project Management: A Help or a Hindrance in Collaborative Research. Al-Balqa Journal of Research and Studies, Volume 23, Special Issue, 9-
- Adesanya, M. E. (2024). Assessing Credit Risk through Borrower Analysis to Minimize Default Risks in Banking Sectors Effectively. *International Journal of Research Publication and Reviews*, 5(12), 5479–5493. <https://doi.org/10.55248/gengpi.5.1224.0233>
- Al-Qudah, A. A., Hamdan, A., Al-Okaily, M., & Alhaddad, L. (2023). The impact of green lending on credit risk: evidence from UAE's banks. *Environmental Science and Pollution Research*, 30(22), 61381-61393.

- Al-Raymouni, Louay Khaled Hamdan, and Muhammad, Ibrahim Abd. (2020). Agile Project Management Implementation for Construction Companies in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Al-Israa Private University, Amman.
- Alshehhi, H. S. M. (2024). The impact of risk management on the performance of construction projects. <https://doi.org/10.20319/icbellp.207208>
- Alshehhi, H. S. M., Sidek, R., & Rozali, E. A. (2024). The Function of Risk Management in Improving Construction Project Implementation Efficiency. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. <https://doi.org/10.6007/ijarafms/v14-i1/20435>
- Amarnadh, V., & Moparthi, N. R. (2023). Comprehensive review of different artificial intelligence-based methods for credit risk assessment in data science. Intelligent Decision Technologies, 17(4), 1265-1282.
- Arnania-Kepuladze, T. (2024). Credit risk management in the bank. Dumaty University Habaršysy, 16(4), 216–225. <https://doi.org/10.55956/bkov2679>
- Barot, S. D. (2024). Risk Management in Residential Construction Project: A Comparative Dynamic Assessment. Journal of Propulsion Technology, 45(04), 780–787. <https://doi.org/10.52783/tjjpt.v45.i04.8184>
- Beeram, D., & Devi, K. S. (2024). Evaluating Credit Risk in Banking using AI-based Algorithm Optimization. 1–6. <https://doi.org/10.1109/icccnt61001.2024.10723944>
- Belhadi, A., Kamble, S. S., Mani, V., Benkhathi, I., & Touriki, F. E. (2025). An ensemble machine learning approach for forecasting credit risk of agricultural SMEs' investments in agriculture 4.0 through supply chain finance. *Annals of Operations Research*, 345(2), 779-807

- Budianto, E. W. H. (2023). Research Mapping on Credit Risk in Islamic and Conventional Banking. *AL-INFAQ: Jurnal Ekonomi Islam*, 14(1), 73-86.
- Elumilade, O. O., Ogundeji, I. A., Ozoemenam, G. O. D. W. I. N., Omokhoa, H. E., & Omowole, B. M. (2023). The role of data analytics in strengthening financial risk assessment and strategic decision-making. *Iconic Research and Engineering Journals*, 6(10), 324-338.
- Isenberg, D. T., Sazu, M. H., & Jahan, S. A. (2022). How Banks Can Leverage Credit Risk Evaluation to Improve Financial Performance. *CECCAR Business Review*, 3(9), 62-72.
- Li, Q. (2023). Research on Bank Credit Risk Assessment Based on BP Neural Network. 322–326. <https://doi.org/10.1109/icdiime59043.2023.00068>
- Muhindo, J., Mukasa, K., Kitakufe, D., & Kato, J. (2024). Advancing credit risk assessment and financial decision-making: Integrating modern techniques and insights. *World Journal Of Advanced Research and Reviews*, 23(2), 2019–2027. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.23.2.2565>
- Rehman, M. A., & Ishak, Md. S. B. (2023). Risk-Level Assessment of Construction Risk Management Among the Kingdom of Saudi Arabia Contractors (pp. 3–29). Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-981-99-6022-4_1
- Yue, S. (2023). Risk Management and Decision Analysis for Construction Projects. *Academic Journal of Science and Technology*. <https://doi.org/10.54097/q8er5457>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر تقييم المخاطر الائتمانية على تحسين جودة

القرارات الائتمانية دراسة حالة على مصرف الإنماء

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل

الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء

رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 - 30 سنة ☐ من 40 سنة فأكثر
- 3- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتورة
- 4- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 - 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات
- 5- الرتبة الوظيفية ☐ موظف عمليات مصرفية ☐ مسؤول ائتمان / محلل مالي ☐ مدير فرع أو مدير إدارة

ثانيا محاور الاستبيان

✍ المحور الأول: تقييم المخاطر الائتمانية ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
البعد المالي					
					تعتمد البنوك على القوائم المالية المدققة لتحليل الوضع المالي للعميل.
					يؤخذ في الاعتبار حجم التدفقات النقدية الداخلية والخارجة عند تقييم العميل.
					يتم تحليل نسب السيولة والربحية قبل الموافقة على التمويل.
					تستند قرارات منح الائتمان إلى مؤشرات الأداء المالي التاريخي للعميل.
البعد الاقتصادي					
					تأخذ البنوك بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية العامة عند تقييم طلبات الائتمان.
					يتم تحليل تأثير تقلبات السوق على قدرة العميل على السداد.
					تُراعى العوامل الاقتصادية مثل التضخم وأسعار الفائدة عند اتخاذ القرار الائتماني.
					يتم تقييم مخاطر القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل.

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
البعد القانوني والتنظيمي					
					تلتزم البنوك بالأنظمة والتعليمات القانونية عند تقييم طلبات الائتمان.
					يتم التأكد من اكتمال الوثائق والعقود القانونية الخاصة بالعميل قبل منحه التمويل.
					تخضع عمليات منح الائتمان لرقابة الجهات التنظيمية بشكل دوري.
					يتم تقييم كفاءة الضمانات القانونية المقدمة من العميل.
البعد الاستراتيجي					
					تتماشى قرارات منح الائتمان مع الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك.
					يتم استهداف قطاعات أو شرائح عملاء معينة وفقاً لأهداف البنك الاستراتيجية.
					تُستخدم أدوات تحليل استراتيجية (مثل تحليل SWOT أو تحليل السيناريوهات) عند تقييم مخاطر الائتمان.
					يتم مراجعة السياسات الائتمانية بشكل دوري لتتماشى مع مستجدات البيئة الاستراتيجية.

✍️ المحور الثاني: أداء العاملين ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					أؤدي مهامى بكفاءة وفعالية تحقق أهداف المؤسسة.
					ألتزم بمواعيد الحضور والانصراف واللوائح التنظيمية.
					أحرص على تقديم جودة عالية في المهام الموكلة إلي.
					أبادر باقتراح أفكار جديدة لتحسين بيئة العمل أو الإجراءات.
					أتعامل بمرونة مع التغييرات المفاجئة في طبيعة العمل أو التوجهات.
					أساهم بفاعلية في العمل الجماعي والتعاون مع الزملاء.
					أظهر التزامًا عاليًا تجاه إنجاز الأعمال في الأوقات المحددة.
					أتحمل مسؤولية النتائج المترتبة على قراراتى أو أعمالى.
					أظهر رغبة مستمرة في التطوير الذاتى والتعلم المستمر.
					أحافظ على سلوك إيجابى ومحترم فى التعامل مع الزملاء والعملاء.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Impact of Credit Risk Assessment on Enhancing the
Quality of Credit Decisions: A Field Study on Commercial
Banks"**

Preparation:

Mohammed Saeed Basonbul

243000934

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

1446 – 2025